جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

دراسة إحصائية تقييمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري 2003/2018

من اعداد الطالب:
عماري محمد

تحت إشراف الأستاذ:
د. بلقاسم محمد

لجنة المناقشة

أ.د. عدالة العجال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة مستغانم
د. بلقاسم محمد	أستاذ محاضر" أ"	مقررا	جامعة مستغانم
د. طاهرات عمار	أستاذ محاضر" أ"	مناقش	جامعة شلـــف

السنة الجامعية : 2019/2018

الإهداء

قال الله تعالى

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين, اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين ،يارب أدمهم لي نعمه ومدهم بالصحة والعافية وادخل البهجة على قلوبهم وارحمهم في الدنيا والاخره واجعلهم من أصحاب الجنة.

الى توأم روحى ورفيقت الدرب زوجتى الغاليه

الى أبنائي و قرة عيني منصف عبد المجيد ، ووجدان

الى أخواتي كل واحد باسمه ،عابد ،سهيلة ،حنان ،سهام ،عبد الله ،

سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى من جمعني بهم مشعل العلم والمعرفة زملائي وزميلتي في الدفعة 2019/2018

.

شكر و تقدير

أحمد الله على جزيل نعمته وأشكره شكر المعترف بمننه وأصلي على صفوة أنبيائه محمد صلى الله عليه وسلم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى دكتور **بلقاسم محمد** على إشرافه وعلى توجيهاته التي قادتني لإتمام هدا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد : مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، شيخي فؤاد ،الذي أتاح لي الفرصة لمزاولة الدراسة وإكمال شهادة الماستر.

كما أتوجه بشكري الخاص لمدير الجامعة عبد الحميد ابن باديس الذي فتح لنا أبواب مزاولة الدراسة.

و إلى أخي الذي لم تلده أمي السيد : بن عودة جغبير

كما أشكر كل من صنع لي معروفا، وكل من كان عونا لي .لهؤلاء جميعا أقول:

جزاكم الله عني خير الجزاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبار ان هذا القطاع من اهم القطاعات التي تشكل محورا اساسيا ومحركا فعالا في الاقتصاد الوطني و الذي تسعى الدولة جاهدة من خلال عدة الاجراءات و تدابير تساهم في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات خاصة بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الاخيرة ،و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في تطور الى أن استطاعت ان تتجاوز نسبة 98% من اجمالي المؤسسات ،وبالرغم من ان الغالبية منها تعاني من عدة المشاكل و عوائق ، إلا انها تلعب دور هاما في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة،وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار و ما يحققه من قيمة مضافة و ناتج داخلي خام .

الكلمات المفتاحية:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،التنمية ،التشغيل،القيمة المضافة ،الناتج الداخلي الخام

Abstract

The aim of this study is to highlight the role of the small and medium enterprises in achieving an economic development, considering that this sector is one of the most important sectors that considered as a key axis and an effective engine in the development of the national economy. The country strives, through several measures, to support and promote both small as medium enterprises as an alternative sector for the hydrocarbon sector, especially after the changes witnessed by the national economy in recent years ,we've concluded through this study that small and medium enterprises in Algeria managed to exceed 89% in development of the total enterprises, although they suffer from serial problems and obstacles, but it plays an important role in yhe economic development of the country through their contribution of creating of new job opportunities and achevieved a growth increase in the total volume of investment and what achieved added a great value on the raw internal output.

Key words : small and medium enterprises , development ,employment , value added , Gross domestic product.

محتويات البحث

الاهداء III

الشكر IV

الملخص V

محتويات البحث..... VI

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الاشكال X

قائمة الملاحق..... XII

المقدمة..... أ

الفصل الأول مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التنمية الاقتصادية

تمهيد..... 1

المبحث الأول الاسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 1

المطلب الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 1

المطلب الثاني اليات الدعم لتطويروترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 8

المطلب الثالث : اهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد..... 11

المطلب الرابع: المشاكل والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....13

المبحث الثاني: مدخل مفاهيم في التنمية الاقتصادية اهميتها و استراتيجيتها 17

المطلب الأول مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.....17

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية 20

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية الاقتصادية..... 21

المطلب الرابع: التنمية المستدامة 24

خلاصة الفصل الأول 26

الفصل الثاني: دراسة احصائية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائري

تمهيد 27

المبحث الأول :الادوات المستخدمة ومعطيات الدراسة..... 27

المطلب الأول: الادوات المستخدمة..... 27

المطلب الثاني :معطيات الدراسة..... 28

المبحث الثاني :النتائج والمناقشة..... 32

المطلب الأول :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 32

المطلب الثاني :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر..... 54

خلاصة الفصل الثاني 67

الخاتمة 68

قائمة المصادروالمراجع 72

الملاحق 80

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
رقم (1-1)	بعض تجارب الدول العربية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
رقم (1-2)	بعض تجارب الدول الاوربية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
رقم (1-3)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	13
رقم (2-1)	تطوير وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	35
رقم (2-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم قطاع النشاط المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	37
رقم (2-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	39
رقم(2-4)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	43
رقم (2-5)	نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	47
رقم (2-6)	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	52
رقم (2-7)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة خلال 2003-2018	55

رقم (2-8)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة خلال 2003- 2018	57
رقم (2-9)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الاول من 2018	60
رقم (2-10)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2018	63
رقم (2-11)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى غاية السداسي الاول من 2017	68
رقم (2-12)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2007-2016	71
رقم (2-13)	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال 2003- 2014	74
رقم (2-14)	مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال 2003-2015	78

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (1-1)	الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
رقم (1-2)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	45
رقم(2-2)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	46
رقم(2-3)	تطوير نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى 2017	48
رقم (2-4)	انشاء و شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	54
رقم(2-5)	تطور معدل شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2004 الى غاية السداسي الاول من 2018	56
رقم (2-6)	تطور معدل شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2004 -2006	59
رقم (2-7)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الاول من 2017	61
رقم (2 -8)	تطور المؤسسات حسب الحجم مقارنة مع التطور العام الاجمالي الصغيرة والمتوسطة	62
رقم (2-9)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2017	64
رقم (2-10)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية الى غاية السداسي الاول من 2017	66

رقم (2-11)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى غاية السداسي الاول من 2017	69
رقم (2-12)	معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2005 الى غاية السداسي الاول من 2017	70
رقم (2-13)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2007- 2017	73
رقم (2-14)	تطور مساهمة القيمة المضافة القطاع خلال الفترة 2003 الى غاية 2014	74
رقم (2-15)	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2014	76
رقم (2-16)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات خلال 2003-2015	77
رقم (2-17)	مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015	79

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
رقم (01)	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	80
رقم (02)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حسب مجموعات شعب النشاط من 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018	83
رقم (03)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حساب الجهات من 2005 إلى غاية السداسي الأول من 2018	84
رقم (04)	مقارنة نسبة مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحجم السكان المشتغلين الفترة من 2007 -2017	85
رقم (05)	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاع النشاط من 2003 الى غاية 2014	86

مقدمة

توطئة:

إن الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها القطاع بالنسبة لاقتصاديات العالم لما له من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الخصائص والمميزات التي تتسم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغيير المستمر اكسبها مكانة بارزة ضمن اقتصاديات دول العالم وجعل تطويرها محل اهتمام متزايد من قبل العديد من الدول التي عملت على تشجيع بروز هدا النوع من المؤسسات.

وفي ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد تسوده المنافسة والجودة والمعرفة وتداعيات العولمة على اقتصاديات الدول النامية فان الجزائر كدولة نامية أصبح لزاما عليها تكييف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من خلال تبني إستراتجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري باعتباره قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية وأحد أهم محركات التنمية.

الإشكالية:

الجزائر من بين أهم الدول التي أولت اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد الاستقلال وتتزايد أهميتها نظرا للدور الاقتصادي الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل، المساهمة في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وبناءا عليه نطرح الاشكالية التالية :

ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ومن الإشكال الرئيسي تتفرع منه الأسئلة التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وما العراقيل والعوائق التي تواجهها؟
- ما مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأين يظهر تطورها في الجزائر و كيف تساهم في التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات

انطلاقا من الإشكال المطروح سوف نعتمد على الفرضيات التالية:

- تهتم الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها الاقتصادية و قد استطاعت من خلال السياسات والبرامج التي تساعد على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فى التنمية فهي تعتبر العصب الرئيسي.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى عدة أسباب منها :

- الميول الشخصي لدراسة هدا الموضوع.
- الأهمية الكبيرة التي يكتسيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تطوير اقتصاديات الدول.
- اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة

توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص تسليط الضوء على القانون الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

إبراز مدى مساهمة سياسة وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع

محاولة ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لموضوع يعتبر من أهم الروافد الحقيقية للتنمية.

كما تظهر أهميته في:

- الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية.

- إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- ابراز الدور الرائد الذي تلعبه في بناء مسار اقتصاد متنوع وغير معتمد على قطاع المحروقات.

حدود الدراسة :

1. **الحدود النظرية:**

موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هده تطرقنا الى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تعريف الجزائر لهدا النوع من المؤسسات ، ومعرفة خصائص وأهمية هدا القطاع بالإضافة إلى المشاكل التي تعيقها

2. **الحدود المكانية**

تتمثل في تطرقنا الى دراسة شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

3. **الحدود الزمنية:**

تم التركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الفترة الزمنية 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018 .

4. **منهج البحث:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بتحليل الجداول الإحصائية والإشكال البيانية باستخدام برنامج Excel ،ولتدعيم موضوع البحث اعتمدنا على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث متمثلة الرسائل الجامعية، والملتقيات، مجلات ومواقع الانترنيت من أجل إثراء الموضوع .

5. صعوبات البحث:

- عدم توفر كتب حول هدا الموضوع واقتصرنا على المقالات والمذكرات والمجلات.
- تباين بعض الإحصائيات في بعض من المجلات والدراسات.

6. هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين

الفصل الأول يخص الجانب النظري ويحتوي على مبحثين الأول تناولنا فيه الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها وتصنيفها عند بعض الدول والتركيز على تعريف الجزائر وخاصة بعد التعديل ،مع توضيح أهمية ودور هدا القطاع معرجين على العوائق والإشكالات التي تعترضها ، أما المبحث الثاني تناول فيه الإطار ألمفاهيمي للتنمية الاقتصادية مع إبراز أهميتها و أهدافها .

الفصل الثاني هو عبارة عن جانب تطبيقي يتضمن مبحثين الأول يتناول معطيات وأدوات الدراسة ، والمبحث الثاني تحليل وتفسير ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم وهذا راجع للدور المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل ، والجزائر من بين الدول التي تعطي اهتماما كبيرا لهدا القطاع وخاصة بعد انخفاض سعر البرميل والذي أثر على الاقتصاد الجزائري كونها معتمدة على قطاع المحروقات ،لذلك سوف نحاول من خلال هدا الفصل ان نسلط الضوء على أهم الأسس النظرية التي لها علاقة بالموضوع من خلال التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مجموعة من الدول و التنظيمات، والتركيز على تعريف الجزائر لها خاصة بعد صدور القانون الجديد في بداية 2017 ، بالإضافة إلى إبراز الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المعوقات والمشاكل التي تعترضها.

المبحث الأول : الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هدا المبحث أن نعطي لمحة عن أهم التعريفات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونركز على تعريف المشرع الجزائري لها في المطلب الأول، لنبين دورها الاقتصادي، ثم ننتقل إلى ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجهها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي و المعايير المعتمدة من قبل خبرائها ، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعاير الشائعة :معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين ، وفي هدا المطلب سوف نتطرق إلى أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التصنيف الذي تعمل.

الفرع الأول : بعض التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا - في الدول العربية: الجدير بالملاحظة هنا أن الدول العربية تعتمد على أكثر من معيار في التعريف الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تبيان بعض هذه التعريفات وإجمالها في الجدول رقم (1-1):

الجدول رقم (1-1) : بعض تجارب الدول العربية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير أخرى
الأردن	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. .مؤسسات كبيرة..	مابين 1-4 عامل. مابين 5-9 عامل . أكثر من 50 عاملا.	—
سلطنة عمان	مؤسسات صغرى . مؤسسات صغيرة . مؤسسات متوسطة .	مابين 10-100 عامل. أقل من 10 عمال . مابين 10- 99 عامل .	لا تتجاوز مبيعاتها السنوية 25 الف ريال عماني. مبيعاتها السنوية مابين 25 الف الى 250 الف ريال عماني. مبيعاتها السنوية مابين 250 الف - 1 مليون و500 ألف ريال عمان.
مصر	مؤسسات صغيرة	أقل من 50 عامل .	رأس المال مابين 50 ألف جنيه إلى مليون جنيه مصري
السعودية	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة	مابين 1- 20 عمال. مابين 21- 100 عامل .	لا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال
الكويت	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة	اقل من 10 عمال. مابين 10- 50 عامل .	على أن لا يتجاوز رأسمالها على 200 ألف دينار كويتي
العراق	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة	مابين 5-19 عامل . ما بين 20 -100 عامل .	—
البحرين	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة	مابين 11- 50 عامل . ما بين 51 - 150 عامل .	الدخل السنوي لا يتجاوز 50 ألف دينار بحريني. الدخل السنوي لا يتجاوز 2 مليون دينار بحريني .
سوريا	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة	عدد العمال لا يقل عن 6. عدد العمال لا يقل عن 1 .	رأس المال مابين 5.1-5 ملايين ليرة سورية. رأس المال ما بين 5 -15 مليون ليرة سورية .

المصدر: حمزة ، قمان مصطفى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطية في الحد من البطالة في الدول العربية، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، أفريل 2012 ، نقلا عن منظمة العمل العربي ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الخامسة والثلاثون ،شرم الشيخ،جمهورية مصر العربية ،23 فيفري-1 مارس 2008،ص ص :13-15 بتصرف.

ثانيا -في الدول الأوروبية: في الجدول الموالي أهم التعريفات الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول رقم (2-1)بعض تجارب الدول الأوروبية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير أخرى
الو.م.أ	مؤسسة مصغرة مؤسسة صغيرة مؤسسة متوسطة مؤسسة كبيرة	مابين01-09 عامل من 10-199 عامل . من 200 إلى 499 عامل . من 500 عامل فأكثر.	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية. من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية عدد العمال 250 عامل أو أقل.
اليابان	لمؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي الفروع النشاط الاقتصادي . مؤسسات التجارة بالجملة . مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	300 عامل أو أقل 100عامل أو أقل 50 عامل أو أقل.	معيار رأس مال المستثمر :مليون ين أو أقل 30مليون ين أو أقل 10 .مليون ين أو أقل
تايلاندا	الصناعات التحويلية والخدمات. البيع بالجملة. البيع بالتجزئة.	أقل من 200 عامل . أقل من 50 عامل . أقل من 30 عامل.	رأس المال أقل من 200 مليون بات تايلاندي . رأس المال أقل من 100 مليون بات تايلاندي . رأس المال أقل من 60 مليون بات تايلاندي.
كندا	القطاع الخدمي القطاع الصناعي	أقل من 300 عامل . أقل من 500 عامل.	5مليون دولار كمدخول سنوي 25 . مليون دولار كمدخول سنوي.
فرنسا[1]	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة . مؤسسات صغيرة ومتوسطة	من 20 إلى 49 عامل و كذلك من 1إلى 49 عامل من 50 إلى 249 عامل من 1 إلى 249 عامل	

المصدر: شريف غياط ، سهام بوفلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إشارة لتجارب بعض الدول، **ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، 2013** ، جامعة صفاقس، تونس ، بتصرف.

[1] سعيد الهواري، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة نظرية وتطبيقية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيو، بومرداس، 2007 ص 19.

الفرع الثاني : تعاريف المنظمات الدولية :

من بين التعاريف المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تعاريف المنظمات والتكتلات الدولية مثل:

أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي : يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو[1] .

ثانيا: تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:[2]

المؤسسة المصغرة : هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.00 دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة : هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف ، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق15 مليون دولار أمريكي

ثالثا : تعريف لجنة الأمم المتحدة : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3]

في الدول النامية :

- من 15- 19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

[1] د.جيلالي بوشرف، فوزية بوحيرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ، رقم 6، ص 73

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات مستقبل، ، المركز الجامعي غرداية، فيفري 23- 24-2011

[3] سليمة غدير ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر -دراسة تقيمية لبرنامج مبدا ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007، ص 07-08

- من 20 - 90 عامل مؤسسة متوسطة؛
- أكثر من عامل 100 مؤسسة كبيرة

بالنسبة للدول الصناعية :

- من 05 -99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛
- من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛
- أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة؛

رابعا: تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED (Committee Development Economic) : تعرف هده اللجنة المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل كما مما يلي :[1]

استقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة؛

رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك؛

العمل في منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية؛

حجم المشروع : صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي اليها المشروع .

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة إذ صادقت على ميثاق بولونيا حول هده المؤسسات سنة 2000 وبالتالي كرست هدا المفهوم، وهو يعتمد على ثلاث (03) معايير أساسية: رقم الأعمال، عدد العمال ، الحصيلة السنوية لرقم الأعمال[2] .

[1] هالة محمد لبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية ، ط1 ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2004

[2] شيبان أسيا ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008 2009ص 7

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01[1] المؤرخ في 2001/12/12 الذي يترجم إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة ،كما انه يحدد معالم إستراتجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف واضح وصريح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عام 2001.

ونظرا لتغيير نمط النمو في إطار سياسة الدولة في تنويع الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى وتشجيع ودعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المادة الخامسة (05)من القانون رقم 17 -02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 : "تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية ،بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات ، تشغل من واحد (01)إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري ، تستوفي معيار الاستقلالية[2] "

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 18 -01 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية و ذلك بالزيادة عما كان سابقا، و هذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى

و لقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه كما يلي :

- **الأشخاص المستخدمون:** هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل

[1] للاطلاع أكثر يمكن الرجوع الى قانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية ، العدد 77 بتاريخ 15 جانفي 2001

[2] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ، القانون التوجيهي لعرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادر بتاريخ 11جانفي 2017 ص 5

- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**: هي المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهر.

- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة ، صغيرة ومتوسطة والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

المعيار / النوع	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار جزائري)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40	لا يتجاوز 20
مؤسسة صغيرة	من 10إلى49	لا يتجاوز400	لا يتجاوز 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 إلى 4000	ما بين 200 إلى 1000

و يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي:

التعاونيات : تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

المؤسسات العامة : هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

المؤسسات الخاصة : هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

[1] نفس المرجع، ص 5،6.

- المؤسسات الفردية :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلي شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية و الفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية و ورشات الصناعة...الخ.
- مؤسسات الشراكة: سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال أو شركة ذات المسؤولية المحدودة [1].

المطلب الثاني : آليات الدعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إضافة لما قرره المشرع الجزائري من آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية و لما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصر، و قد ساهمت هذه الآليات والبرامج في ترقية هذه المؤسسات، لكن في ظل المشاكل و العراقيل التي كانت و لا زالت تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة الصعوبات ذي الطابع المالي و المتمثلة أساسا في مشكل العسر في الحصول على القروض من البنوك و مشاكل إدارية من تعقيد الإجراءات والبيروقراطية و نقص العقار الصناعي؛ كل هذا جعل من تدخل المشرع الجزائري ضرورة حتمية و ذلك من خلال مختلف الآليات المتمثلة أساسا في إنشاء و إنماء المؤسسات الصغير ة و المتوسطة ، و ترقية المناولة و تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي .

الفرع الأول : إنشاء و إنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : من خلال إنشاء هيئات متخصصة وضمان تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إجراءات محددة ، فحسب أحكام القانون رقم 17-02 توجد هيئتين أوكل لهما مهمة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن بينها نذكر: [2]

أولا- الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تضمن تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الإنشاء و الإنماء و الديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية، الجودة، ترقية

[1] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستا أمة التنمية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية خضم إستراحة المؤسسة للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011 ، ص 16

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

الابتكار، تدعيم المهارات و القدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الهياكل المحلية التابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكون من :

- مراكز دعم و استشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

ثانيا- المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هي هيئة استشارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، يتكون من المنظمات و الجمعيات المعنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات و ممثلي القطاعات و الهيئات المعنية بإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتكون المجلس من ستة (6) لجان دائمة تسهر على تعزيز قوة اقتراح المجلس للحكومة وهي لجنة إستراتيجية لتطوير و عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير المؤسسات الناشئة، لجنة اليقظة ومنظومة المعلومة الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة الشراكة عام /خاص والمناولة، لجنة تطوير تدويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ولجنة البحث والتطوير والابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

الفرع الثاني : إجراءات ضمان تنافسية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

من أجل معالجة السلبيات المتعلقة بمختلف الصعوبات و التي تؤدي إلى فشل مشاريع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم اتخاذ إجراءات جديدة بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 [2] :

[1] وزارة الصناعة والمناجم ، بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 28 نوفمبر 2017 ، http : / / www . madipi . gov . dz، تاريخ الاطلاع يوم 2018/03/02.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 ، نفس المرجع والصفحة

- تمويل عمليات دعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: المنصوص عليها في أحكام القانون الجديد و كذا نفقات تسيير الوكالة، عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم "124-302 "الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية".
- إنشاء صناديق ضمان القروض و صناديق الإطلاق: تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث تهدف هذه الصناديق إلى ضمان قروض المبتكرة ؛[1]
- اتخاذ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتشاور مع الوزارات والسلطات المعنية الأخرى، كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل، و تشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها؛
- توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تخصيص جزء من الصفقات العمومية للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حسب الشروط و الكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به ؛
- إعداد و تنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني ؛
- ولتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حظيت المناولة بسياسة الترقية والتطوير من خلال دعم بورصات المناولة تهدف الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛ [2]
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل به الوكالة، يشكل على وجه الخصوص أداة للاستشراف والمساعدة على اتخاذ القرار[3].

[1] ويوجه هذا الصندوق التمويل مصاريف تصميم المنتوج الأولي (مصاريف البحث والتطوير والتصميم وخطط الأعمال....) وذلك بهدف تجاوز العقبات الخاصة بفص التمويل خلال مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار ، ويستثنى من هذا القانون البنوك والمؤسسات المالية وشركات التامين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد

[2] بورصات المتناولة : هي محال لالتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج فالمؤسسات الكبيرة كثيرا ما تعتمد على مؤسسات صناعية أخرى، سواء في تصنيع منتجاتها أو في الطلب بعض الخدمات الأخرى كالصيانة، لذلك فاهمية هذا النظام تكمن فيما يتيحه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرس النشالها وفيما يتيحه للصناعة من ازدهار، وقد تم إنشائها في الجزائر عام 1991 وتمثل مهمتها في دورين أساسيين هما: دور تعليمي و دور إعلامي.

[3] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

المطلب الثالث : أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي في جميع البلدان، و من بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي و الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد ولما تتميز به من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة ، و الإحصائيات تدل على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، و تعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6 %من مجموع المؤسسات و في ألمانيا 90 % و في اليابان 99.3 % و في أوربا[1] 99.8 % .

ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجلات الاقتصادية والاجتماعية نقوم في هذا الجزء بسردها في فيما يلي:

1. خلق مناصب عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا لمجال فحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية[2] **OCDE** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا .
2. تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية ، حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة

[1] مضمون المعلومات المتعلقة بمنظومة الإعلام الاقتصادي : تعريف المؤسسات و تحديد موقعها وحجمها وفق المعايير المحددة في المادة 5، قطاعات النشامل الذي تنتمي إليه المؤسسات وفق القائمة المعمول بها ، ديموغرافية المؤسسات مفهوم التأسيس و انتهاء النشاط و تغيره ، مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تميز المؤسسات

[2] لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 57

والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى ، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل[1]

3. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج ؛[2]
4. تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ؛
5. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى، حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى أي تعتبر مؤسسات مغذية ؛
6. المساهمة في زيادة الصادرات، حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات، وتوفير العملات الصعبة، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض فيه، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية؛ [3]
7. دعم الاستهلاك: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي،كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصةٍ نحو السلع ا المحلية الأكثر تداولا واستهلاكاً ؛
8. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي: الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.[1]

---

[1] Organisation de Cooperation et le développement (nomique, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » PARIS 2000 سعود وسيلة ، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة دكتوراه ، 2016، ، ص 70جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، .

[2] د. مراكشي محمد لمين ، بوشلاغم عثمان ، بن شهيدة سارة ، مرجع سبق ذكره.

[3] سعود وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 73

المطلب الرابع : المشاكل والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب الدور التنموي المنوط ا لمواجهة الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها وارتقاءها و لتوضيح المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيفها من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات) كما يوضحه الشكل رقم (01):

الشكل رقم (1-1): الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

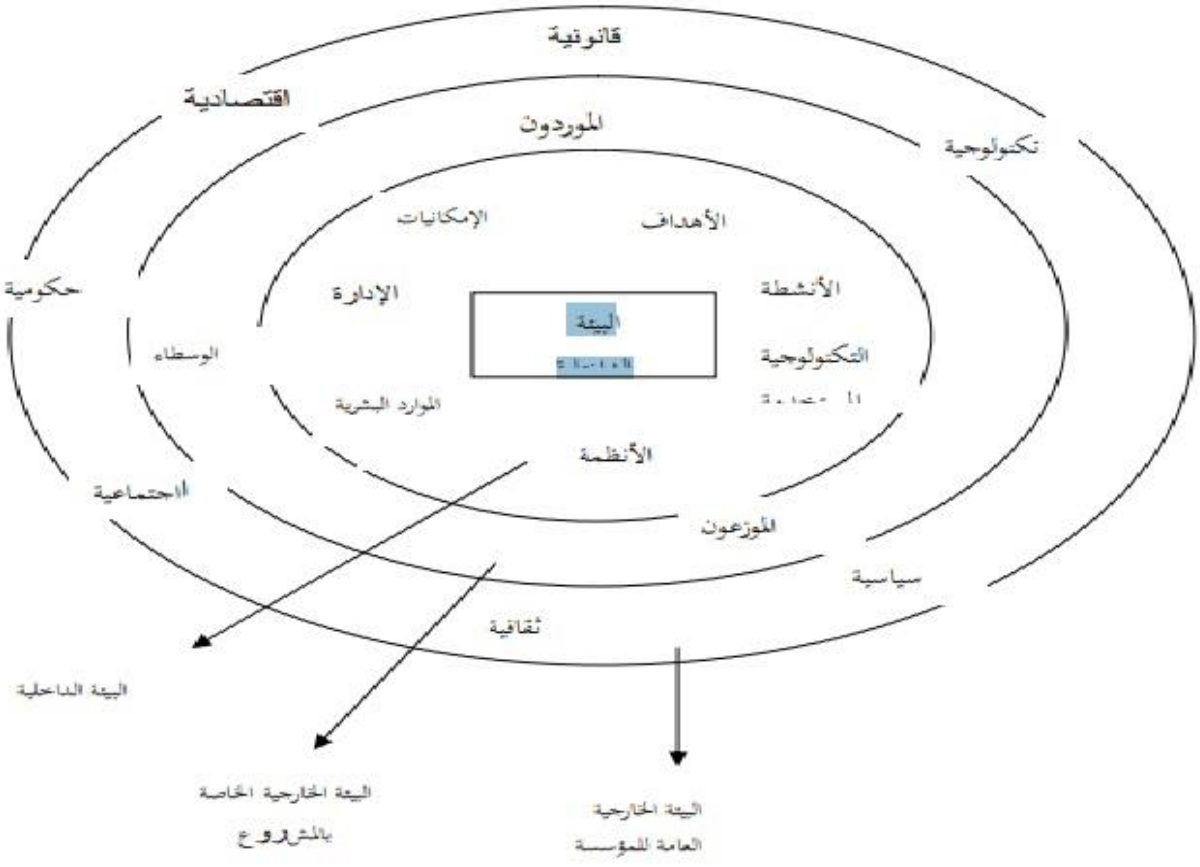

المصدر:جميلة ميرزا المحاري، **العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات وآفاق التنمية، 18 -22 يناير 2004،مصر.

[1] العيد عماد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، ص 178

ومن أبرز وأهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع نذكر ما يلي- :

1. **مشكل التمويل والائتمان**: تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي " تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية ، فقد بينت دارسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هده المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبرر بما يلي[1]:

- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية و التشغيلية مما يعيق القدرة عمى تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دارسة الجدوى ؛
- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل ؛ نقص الخبرة التنظيمية و الإدارية لهده المؤسسات في المعاملات البنكية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن أصحاب هذه المؤسسات أيضا كثيرا ما يتجنبون التعامل مع هذه البنوك نظرا لـ :

- ارتفاع تكلفة التمو يل وتدخل البنك في الإدارة .
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح .
- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات.

2. **المشاكل التنظيمية والإدارية :** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع الذي لدية المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك هؤلاء الفئة هم قلة قياسا إلى الكم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث "تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجلات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها ،حيث أن هذه المؤسسات تسودها في أغلب الأحيان الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية الإدارة ، وهي نمط مختلف عن أنماط الإدارة لا يعتمد على الأساليب العلمية الحديثة ، فنجد أن المالك عادة يكون هو المدير ويعتمد عليه

[1] أمين كعواش ، تقيم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014 ص 52.

في كافة الأمور الإدارية[1] ، كما أن الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست على درجة عالية من الكفاءة سواءا من جانب صنع القرار الاستثماري والذي يتضمن التعرف على طرق الإنتاج ودارسة السوق والتعامل مع الجهاز الإداري الحكومي ،أو من الجانب الإداري وتشمل على العلاقة مع العملاء والموردين ومستلزمات الإنتاج و الضرائب[2]

3. **المعوقات التشريعية (القانونية):** تتمثل المعوقات التشريعية أو القانونية في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص ،[3] بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر وغير ذلك ....)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]

4. **مشاكل تسويقية:** تعانى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعر التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة ولتفادى المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تواجه هده الأخيرة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة - مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وبصفة عامة،

[1] احمد حسين الشهراري، وسام أكرم الرملاوي ، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملي فيها ، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، غزة - فلسطين - العدد الثاني، جوان 2015 ، ص 145

[2] امين كعواش : مرجع سبق ذكره ، ص 54

[3] نفس المرجع ، ص 55

[4] أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكميات المطلوبة الكفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافس[1].

5. **المنافسة:** تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا، وكذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتوج الوطني لذهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتوج الأجنبي[2]
6. **اليد العاملة:** عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة ، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم ، وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف[3]
7. **مشكل العقار الصناعي**: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته. ففي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوب الأخرى

[1] د خلف عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 68
[2] سعود وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 75
[3] نفس المرجع ، ص 76

التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية ، ولهدا يبقي مشكل العقار الصناعي عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية[1]

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي حول التنمية الاقتصادية أهميتها وأهدافها

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية و عناصرها و استراتجياتها ،وكذلك البحث عن المفهوم الحديث للتنمية و هو التنمية المستدامة .

المطلب الأول :مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم التنمية و عناصرها ، لابد من التطرق اولا الى مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الاول : النمو الاقتصادي و التنمية

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما ، والناجمة عن العوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا ، و التحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج ، كل هذا سيؤدي بالضرورة الى زيادة قيمة السلع و الخدمات التي يتم انتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد .

لهذا يمكن القول ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة معينة عادة سنة واحدة[2].

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية ،حيث يعرفها البعض على انها العملية التى بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ،هذا الانتقال يقضي احداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي[3] .

---

[1] رابح حميدة ، إستراتيجيات وخارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وخقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين البحرية الجزائرية والبحرية الصينية ، مدكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

[2] .علي جدوع الشرفات" :التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2010 - 40 ص 39 .

[3] والتوزيع، والنشر للطبع الجامعية الدار ،"ومشكلاتها والاجتماعية الاقتصادية التنمية" :أحمد يسري الرحمان عبد عجمية، العزيز عبد محمد

و يعرفها الاخرون بأنها العملية التى بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1].

وعلى العموم يمكن ان نعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الانتاج [2].

الفرع الثاني : عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات او المستلزمات ،التي يجب الاهتمام بها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة ، ونذكر منها ما يلي :

اولا :تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الاهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار و التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ،بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار ،بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك .

ان جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة ان مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على انتاج السلع ،ويمكنه من ان يحقق معدلا عاليا للنمو[3].

ثانيا : الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كالعناصر الأصلية التي تؤلف الارض أو موارد الارض ،وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وجده الانسان في بيئته الطبيعية و التي ربما يستغلها لمنفعته ". و تشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خدمات المعادن و مصادر الطاقة و المنتجات المفيدة الأخرى ،ولهذه الموارد الطبيعية

24 :ص الإسكندرية، ، 1999 .

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسرى أحمد، نفس المرجع، ص: 24.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية" :اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص: 17.

[3] مدحت القريشي" :التنمية الاقتصادية)نظريات وسياسات وموضوعات"(، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط1 ،ص-ص: 134-135.

أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا[1].

ثانيا : الموارد الطبيعية

تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في انتاج السلع أو أداء الخدمات نافعة لذلك .

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ،و يأتي ذلك من ان الانسان غاية التنمية ووسيلتها ،وكون الانسان غاية التنمية ،فان الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الانسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ،ورفع مستوى نواحي حياته الاخرى و ذلك من خلال زيادة الانتاج و تطويره ،وضمان توزيعه بصورة عادلة ،اما كون الانسان وسيلة التنمية فيأتي من ان عملية التنمية توضع و تنفد وتعطي ثمارها من خلال النشاط الانساني ،وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الانسان كمصمم ومنفذ لها ،و بالتالي كمنتفع منها [2].

رابعا :التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها آلية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات،إذ أنها تساهم في زيادة الانتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية ،وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد و يأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل و الادارة [3].

[1] محمد صالح تركي القرشي" :علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط 1،2010 ، ص: 54.
[2] فليح حسن خلف" :التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط 1، 2006، ص 192-193.
[3] محمد صالح تركي القرشي :مرجع سبق ذكره، ص: 57.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية

سنعرض فيما يلي أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية و المتقدمة ، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج ،ضعف البنيان الزراعي و الصناعي ،نقص رؤوس الاموال ،انتشار البطالة ،ارتفاع نسبة الامية .....

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي ،حيث بمجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه ، بل ان تعامل التكنولوجي و نوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها ،وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة ،أي يجب أحداث حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا [1].

الى جانب ما سبق فان تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الافراد وتوفير فرص العمل ،و بالتالي سينعكس ذلك على مستوى الصحي و التعليمي لهم ، كما تعمل على توفير السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بالكميات و النوعيات المناسبة .

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي و تحقيق التطور الاقتصادي المنشود [2].

الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية عدة اهداف نذكر من بينها ما يلي :

[1] بشار يزيد الوليد" :التخطيط والتطور الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص: 116-117.
[2] علي جدوع الشرفات :مرجع سبق ذكره، ص: 14.

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية و يشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار و الطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية ومنها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و الحد من اللامساواة في توزيع الدخول
- التوسع في برامج التدريب في الانشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدي المتدربين في هذه الانشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية و حصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مخلق مجالات الاقتصاد و توظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج
- السعي لتوفير الاساليب الفعالة و اتباع هذه الأساليب في تسريع انشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة
- **تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ،ورفع مستوى المعيشة المواطنين ،والعدالة في توزيع الدخل** [1].

المطلب الثالث : استراتجية التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

الفرع الأول :إسترتيجية التنمية الزراعية

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية ،وخاصة في اقتصاديات الاقطار النامية ،حيث يكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الاقطار ،وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الاخرى ،إضافة الى الزراعة تستوعب الجزء الاكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، و يعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الاكبر من صادرات الكثير من هذه الاقطار [2].

الفرع الثاني : إستراتجية التنمية الصناعية

[1] علي جدوع الشرفات :مرجع سبق ذكره، ص -ص: 11-12.
[2] فليح حسن خلف :مرجع سبق ذكره، ص: 225.

يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام الى سلع مصنعة استهلاكية و انتاجية ،ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية،لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ،كما ان التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل عل تطوير العديد من القطاعات و تحقيق العديد من المنافع .[1]

الفرع الثالث : استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية

ان أي تطور في القطاع الزراعي لابد ان صحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح ،فالتنمية الاقتصادية تحتاج الى تطوير الاثنين معا ،فالعلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط بين الصناعة و الزراعة لتامين نجاح الاثنين معا،و تحقيق التنمية الاقتصادية

لهذا فان القطاعين مكملان لبعضهما ،وان توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الانتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الانتاج من الصناعة ،بما فيها توفير السلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل ال حوافز للمزارعين لزيادة الانتاج[2] .

الفرع الرابع: استراتيجية الحاجات الأساسية

تعرف الحاجة على انها اية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الانسان و تأمين رفاهيته ،وتنقسم الى حاجات مادية و تشمل كل تلك الحاجات التي يضمن اشباعها استخدام موارد بشرية او طبيعية او عوامل انتاج ، اما الحاجات غير المادي فهي نوعان :

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد و تحققها بمعنى شعور الفرد بانه قادر على تحقيق اهدافه دون محبطات بسبب تمتعه و ممارسته للحريات الاساسية
- وأخرى تركز على دور المجتمع فى حياة الفرد من خلال خلق الفرص و الحوافز المعنوية لذلك .

[1] علي جدوع الشرفات :مرجع سبق ذكره، ص: 223.
[2] مدحت القريشي :مرجع سبق ذكره، ص: 175.

يقترع اشباع الحاجات الاساسية بالتصنيع و اولويات الانتاج ،و هذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام و مصانع النسيج ومواد البناء وسائل الموصلات العامة والطرق والجسور وما يترب طبها من الصناعات ذات اهمية قصوى، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقبل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق و التجارة الخارجية ،ويحقق هذا التصنيع ايضا بناء هيكل صناعي متكامل مع القطاعات الاقتصاد القومي الاخرى وفي مقدمتها الزراعة ،ومنسق مع اهداف المجتمع الاجتماعية و الحضارية،لكي يصل الى التنمية مستقلة وهي التي يمكن ان تغدي نفسها و تسير قدما دون استجداء عون خارجي [1].

الفرع الخامس :استراتيجية النمو المتوازن

وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة ،أي أن يكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته و يعتبر (روزنشين ورودان) من اهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن ، تتمثل في ان السوق يعتبر من اهم العقبات التي تقف في طريق التنمية ،بسبب انخفاض القوة الشرائية .و الحل لهذه المشكلة يتمثل في اقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينهما سوقا واسعا و كبيرا بدلا من انشاء صناعة واحدة داخل الدول .

ويعتبر التوازن ضروي بين التجارة الداخلية والخارجية ،حيث الحاجة لاستيراد المعدات و السلع الضرورية لعملية التنمية ،كما ان الزيادة سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة ،ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار الى تشجيع الصادرات من اجل تمويل الطلب على الواردات [2]

المطلب الرابع : التنمية المستدامة

سنحاول في هذا المطلب ابراز تعريف التنمية المستدامة ، وتحديد اهم عناصرها .

الفرع الأول مفهوم التنمية المستدامة

هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها .

[1] صالح خليل أبو أصبع" :الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط 1، عمان، ط1، 2009،ص: 18.

[2] بشار يزيد الوليد :مرجع سبق ذكره، ص -ص : 123-124 .

ان التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب ان تساهم فيها كل الفئات و القاعات و الجماعات بشكل متناسق ،و لا يجوز اقتصارها على فئة قليلة ،ومورد واحد ،كما انها تهدف الى التوافق و التكامل بين البيئة و التنمية[1].

وتعرف كذلك بانها ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، وباقل قدر ممكن من الاضرار و الاساءة الى البيئة

اما عن اكثر السمات المميزة لهذا المفهوم هي :

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام باعتبارها أكثر تداخلا و أكثر تعقيدا من هذه الاخيرة
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا الى تلبية متطلبات و احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من الفقر في العالم
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات
- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها و قياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية و النوعية [2].

الفرع الثاني: عناصر التنمية المستدامة

تتمثل اهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة فيما يلي :

أولا - العنصر الاقتصادي : و يستند الى مبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع الى اقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الامثل و بكفاءة

[1] صالح خليل أبو أصبع :مرجع سبق ذكره، ص -ص : 35-36.
[2] الطاهر خامرة " :المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك "، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة ، 2007/2006، ص: 29.

ثانيا - العنصر الاجتماعي : و يشير الى العلاقة بين الطبيعة و البشر ،و تحسن سبل الحصول على الخدمات الصحيحة و التعليمية الاساسية ،و الوفاء بالحد الادنى من معايير الامن ،واحترام حقوق الانسان ،كما يشير الى تنمية الثقافات المختلفة ،و التنوع والتعددية ،والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار

ثالثا - العنصر البيئي : ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية ،بحيث يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي و الاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل ثلوثا[1].

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هذا الفصل حول الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير والتصنيفات التي تعتمدها ،وكذلك هو الحال في الجزائر وهدا ما ركزنا عليه من خلال التطرق إلى التعريف الجديد حسب المشرع الجزائري ، وإبراز الدور الاقتصادي لهده المؤسسات وتحديد المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطها و تعرقل تطورها مع إعطاء مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية أهميتها و أهدفها .

[1] عبد الرحمان العايب " :التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدام"،ة مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص: 27.

الفصل الثاني

دراسة إحصائية تقييمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي خصصناه لتقديم عام حول قطاع المؤسسات للصغيرة والمتوسطة من حيث بعض التعاريف الخاصة ببعض الدول ،وبالتركيز على تعريف الجزائر حسب القانون الجديد ،وكذلك التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، سوف نخصص الدراسة التطبيقية لتقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها الاقتصادي من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا.

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة ومعطيات الدراسة

المبحث الثاني: التحليل و نتائج الدراسة

المبحث الأول : الأدوات المستخدمة ومعطيات الدراسة

سوف نتناول في هذا المبحث المنهجية العلمية المستخدمة في الجانب التطبيقي والأدوات المستخدمة ، كما سوف نتناول معطيات الدراسة التي سوف يتم تحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول : الأدوات المستخدمة

سنعتمد في معالجة إشكالية البحث على طريقة التحليل الإحصائي لواقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر ،بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالمؤشرات الدولية سواء كانت عربية أو أوروبية , ولقد لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم كمصدر رئيسي ، بالإضافة إلى بعض المراجع والمجلات ومواقع الإنترنت المختلفة ذات صلة بالموضوع.

أما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فتتمثل في إجمالي المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر من حيث تعداداها ، نموها ، توزيعها ودورها الاقتصادي من خلال : التشغيل ، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام ودراستها خلال الفترة 2003 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 كونها فترة مرت بالكثير من التطورات والتغيرات على مست

هذا القطاع من أجل أن يتسنى لنا تقييم الوضع في الجزائر بخصوص دور هدا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني الجزائري كبديل لقطاع المحروقات

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بجمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية مستخرجة من نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم ، حيث اعتمدنا في عملية التحليل على استخدام برنامج Excel الذي ساعدنا في ترجمة ورسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل قراءة الجداول والمساعدة في عملية التحليل .قمنا بتجميع كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة من الفترة من 2003 الى غاية السداسي الأول من عام 2018 في جداول ، حيث قسمنا كل جدول حسب موضوع الدراسة الذي قسمناه إلى فروع كما يلي :

الفرع الأول : تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية .

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الأول : تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018

الجدول (1-2) : تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	المؤسسات الخاصة			المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات المعنوية		
	المؤسسات المعنوية	المهن الحرة	المؤسسات الحرفية			الإنشاء	إعادة الإنشاء	الشطب
2003	207949	/	79850	788	288587	/	/	/
2004	225449	/	86732	778	312959	18987	1920	3407
2005	245842	/	96072	874	342788	21018	2863	3488
2006	269806	/	106222	739	376767	24352	2702	3090
2007	293946	/	116347	666	410959	24835	2481	3176
2008	321387	70626	126887	626	519526	27950	2966	3475
2009	345902	71921	169080	591	587494	30541	3866	9892
2010	369319	113573	135623	557	619072	27943	3389	7915
2011	391761	120095	146881	572	659309	26239	5392	9189
2012	420117	130394	160764	557	711832	30530	5876	8050
2013	459414	142169	175676	557	777816	39355	8191	8249
2014	496989	159960	194562	542	852053	39343	7286	9054
2015	537901	178994	217142	532	934569	41919	6949	7956
2016	575906	211083	235242	390	1022621	41635	8056	11686
2017	**609344**	**222570**	**242322**	**267**	**1074503**	34642	8228	9432
2018	628219	223195	241494	262	1093170	17426	3421	4870

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية

الجدول (2 -2) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية ،الفترة 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	التوزيع حسب الحجم			التوزيع حسب قطاع النشاط					التوزيع حسب المنطقة الجغرافية		
	مؤسسات مصغرة 1-9	مؤسسات صغيرة 10-49	مؤسسات متوسطة 50-250	خدمات	بناء وأشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	خدمات الصناعية	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2003	/	/	/	94997	65799	44023	2477	53	/	/	/
2004	/	/	/	102841	72869	46278	2748	713	/	/	/
2005	/	/	/	112644	80716	48785	2947	750	149964	**72076**	23802
2006	/	/	/	123782	90702	51343	3186	793	163492	80072	26242
2007	23015	997	128	135151	100250	54301	3401	843	177730	87666	28550
2008	26385	896	160	147582	111978	57352	3599	876	193483	96354	31550
2009	23375	1012	128	159444	122238	59670	3642	908	205857	105085	34960
2010	22717	632	68	172653	129762	61228	3806	1870	219270	112335	37714
2011	21461	873	108	186157	135752	63890	4006	1956	232664	119146	39951
2012	27231	989	136	204049	142222	67517	4277	2052	288259	94383	37475
2013	38158	1016	123	228592	150910	73037	4616	2259	316364	102533	40517
2014	36365	1065	145	251629	159775	78108	5038	2439	344405	108912	43672
2015	907659	24054	2855	277379	168557	83701	5625	2639	373337	118039	46525
2016	993170	26281	3170	302564	174848	89597	6130	2767	400615	125696	49595
2017	1042121	28288	4094	325625	179303	94930	6599	2887	424659	133177	51508
2018	1068027	21863	3280	338201	182477	97728	6877	2936	438260	136893	53060

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

الجدول (3-2) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

السنوات	المؤسسات الخاصة		مجموع المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الحرفية	جموع مناصب الشغل	حجم السكان المشتغلين	القيمة المضافة الوحدة : مليار دينار جزائري	ناتج الداخلي الخام الوحدة : مليار دينار جزائري
	الأجراء	أرباب المؤسسات							
2003	/	/	/	/	/	/	/	2096.24	2434.8
2004	592758	/	592758	71826	173920	838504	/	2372.73	2745.4
2005	642987	245842	888829	76283	192744	1157856	/	2607.11	3015.5
2006	708136	269806	977942	61661	213044	1252647	/	3007.54	3444.11
2007	771037	293946	1064983	57146	233270	1355399	8594000	3406.93	3903.63
2008	841060	392013	1233073	52786	254350	1540209	9145000	3781.96	4334.99
2009	908046	586903	1494949	51635	/	1546584	9472000	4386.55	4978.82
2010	958515	618515	1577030	48656	/	1625686	9735000	4791.32	5509.21
2011	1017374	658737	1676111	48086	/	1724197	9599000	5424.15	6060.8
2012	1089467	711275	1800742	47375	/	1848117	10170000	6141.75	6606.4
2013	1176377	777259	1953636	48256	/	2001892	10788000	7138.24	7634.43
2014	1259154	851511	2110665	46567	/	2157232	10566000	7846.13	8526.58
2015	1393256	934037	2327293	43727	/	2371020	10594000	/	9237.87
2016	1489443	1022231	2511674	29024	/	2540698	10845000	/	9943.92
2017	1557782	1074236	2632018	23452	/	2655470	10858000	/	/
2018	1575003	1093170	2668173	22073	/	2690246	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سوف نتطرق في هدا المبحث إلى دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين ، الأول نتطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة إحصائية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعداداها ، نموها ، شطبها وتوزيعها حسب قطاعات النشاط وحسب الجهات ، أما المطلب الثاني نتطرق فيه لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر من خلال دراسة إحصائية لدورها في توفير مناصب الشغل ، مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الوطني الخام.

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في هدا المطلب سوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة تطورها و حركيتها من إنشاءها وشطبها ،كذلك توزيعها حسب الحجم ، قطاع النشاط والتوزيع الجغرافي خلال الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من عام 2018 مع تحليل وتفسير النتائج .و قبل التطرق إلى دراسة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يجب ذكر أهم تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدي يدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية هدا القطاع ، فحسب الوزارة المعنية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى :

المؤسسات الخاصة : وهي التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية(مهن حرة) .

المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الصناعات التقليدية : وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة ، وبحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة لدلك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010 وعوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.[1]

الفرع الأول : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة 2003- 2018

1- تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول (4-2) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	28858
2004	31295
2005	34278
2006	37676
2007	41095
2008	51952
2009	58749
2010	61907
2011	65930
2012	71183
2013	77781
2014	85205
2015	93456
2016	102262
2017	1074503
2018	1093170

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2 -1)

[1] سليمان ناصر، عواطف حسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، المعوقات والحلول، خت مقادم للملتقى الدولي الأول حول تقيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالحر الر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة (الجزائر)، بالتعاون مع محير الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، يومي 28 و29 أكتوبر 2014 ص 6.

من خلال قراءتنا الجدول رقم (2 -4) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا تطور العدد من 288587 مؤسسة عام 2003 ليصل إلى 1093170 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2018 ،وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2003 إلى غاية سداسي 2018

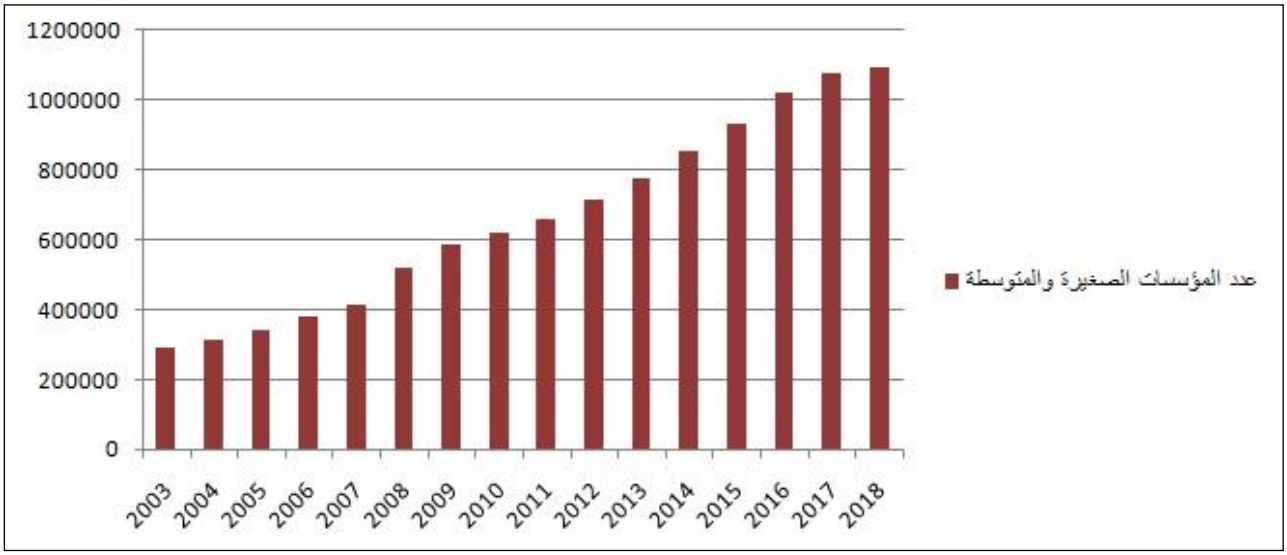

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-4)

فهاته الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع للتركيز على هذا القطاع بهدف تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي للبلاد من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (الإصلاحات الضريبية، والإصلاحات المصرفية ، وتحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية) ، حيث بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجموع الإجمالي في الجزائر 98 % [1]، وهي نسبة كبيرة تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مثل المملكة العربية التي تمثل فيها حوالي 93 % من اجمالي الشركات المسجلة ، في سلطة عمان تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90 % ، اما في الامارات ، فتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 94 % ،وتعادل تقريبا نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت حيت بلغت 99% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني الكويتي ، وبالمقارنة ببعض الدول الأروبية فنلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة

[1] اشكيرة بيداوي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو والتشغيل. Algeria Industrie: [1] مجلة وزارة الصناعة والمناجم ، الجزائر العاصمة ، العدد (0) نوفمبر ديسمبر 2017 ، ص 22.

والمتوسطة في أمريكا 99.6 % مقارنة مع مجموع المؤسسات : وتفوق النسبة في كل من فرنسا و ايطاليا 90 % و 92 % في الدنمارك [1].

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية:

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموع المؤسسات العامة والخاصة والحرفية، الشكل الموالي يوضح تطور هده المؤسسات حسب الطبيعة القانونية :

الشكل رقم (2-2) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية الفترة 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018

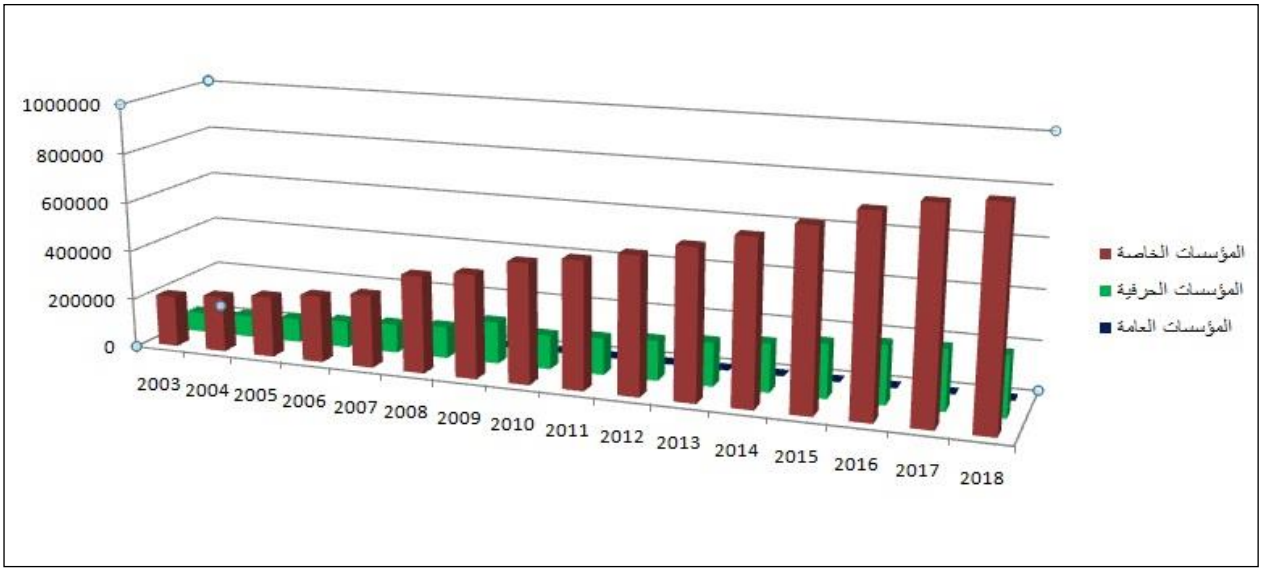

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-1)

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ المؤسسات الخاصة تمثل الاغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغير و المتوسطة بنسبة تراوح بين 72% الى 78%،تليها المؤسسات الحرفية بنسب تتراوح من 22% إلى 29% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المؤسسات العامة فهي بنسب ضئيلة جدا ، وتعود أكبر نسبة للمؤسسات الخاصة كونها تتضمن مؤسسات الأشخاص المعنوية و مؤسسات الأشخاص الطبيعية (مهن الحرة)،لذلك فان أكبر نسبة تطور في المؤسسات نجدها في المؤسسات الخاصة وهو ما يساهم في تطور

[1] . نبيل جواد ، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار المجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ،2007 ، ص13

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، حيت زاد العدد ما بين 2003 و 2004 بنسبة 8.45 % إلى أن وصل إلى أكبر نسبة تطور قدرت ب 26.42% ما بين 2007 و2008 ، وتجدر الاشارة إلى أنه تم دمج المؤسسات التي تنشط في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبتداء من عام 2008 وهذا ما يفسر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة بالذات .

3- تطور الصغيرة والمتوسطة بالنسب :

الجدول التالي يوضح نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2- 5) : نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول 2018

السنوات	عدد المؤسسات	التطور	نسبة التطور %
2003	288587	-	-
2004	312959	24372	8.45
2005	342788	29829	9.53
2006	376767	33979	9.91
2007	410959	34192	9.08
2008	519526	108567	26.42
2009	587494	67968	13.08
2010	619072	31578	5.38
2011	659309	40237	6.50
2012	711832	52523	7.97
2013	777816	65984	9.27
2014	852053	74237	9.54
2015	934569	82516	9.68
2016	1022621	88052	9.42
2017	1074503	51882	5.07

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

يجب معرفة أن :

- التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات خلال السنة – عدد المؤسسات لسنة قبل
- نسبة التطور = التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد المؤسسات لسنة قبل

والشكل الموالي يوضح أكثر تطور نسبة المؤسسات الصغير و المتوسطة :

الشكل رقم(3-2) : تطور نسبة المؤسسات الصغيرو المتوسطة من 2004 الى 2016

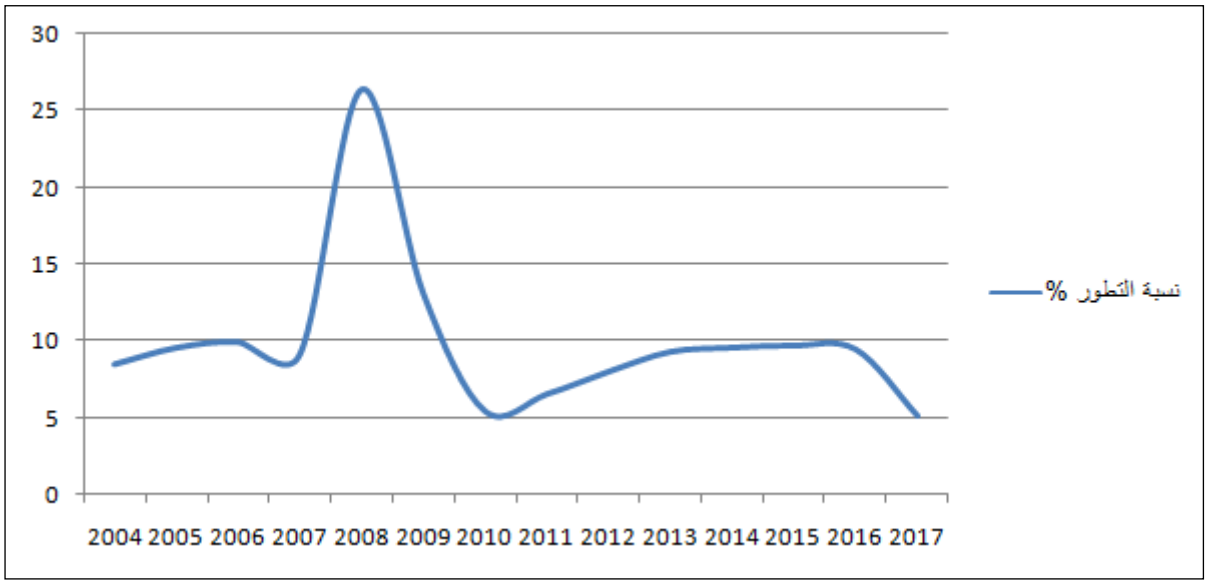

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-2)

من خلال الشكل رقم (3-2) نلاحظ أن تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تذبذب، فمن نسبة 8.45% خلال 2004 ارتفعت إلى 9.91 % عام 2006 ، لتعود في الانخفاض قليلا بنسبة 9.08 % وترتفع بشدة عام 2008 بنسبة 26.42% كما نلاحظ في الشكل ، لتعود في الانخفاض عام 2010 بنسبة 5.38% ، لتعود إلى الارتفاع بشكل تدريجي إلى أن تصل 9.42% عام 2016 وفي 2017 تسجل نسبة 5.07% وهي أكثر نسبة إنخفاض في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعود التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى سياسة الدولة في ترقية هذا القطاع من خلال عدة إجراءات قبل سنوات من فترة الدراسة إلى أظهرت نتائجها الكبيرة في العام 2008 بأكبر نسبة تطور ففي عام

2000 أقامت الحكومة برنامج تطوير تم تمويله بتمويل مشترك من الاتحاد الأوربي لتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنميتها إلى أن تم إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) والدي حدد إجراءات خاصة بتسهيل إنشاء هدا الصنف من المؤسسات و تطويرها ودعم قدرتها التنافسية من خلال مساهمة وكالات دعم و ترقية هده المؤسسات ، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير كالتخفيف من الإجراءات الإدارية لتسهيل إنشاء المؤسسات و إجراءات أدت إلى انخفاض كبير في الضرائب ورسوم الضرائب و الرسم ، وإتباع سياسة مصرفية كان لها الاثر الايجابي في ترقية هذا القطاع من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة و تسيير شروط تقديمه كإتباع البنك الجزائري لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهده المؤسسات إبتداء من 2001 حيث وصلت الى 50 %[1].

الإضافة إلى تأسيس عدة هيئات مسؤولة عن تطوير وترقية هده المؤسسات حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ،وتمثل هده الهيئات في :

- وزارة الصناعة والمناجم (والتي مرت بعدة مراحل من وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991 إلى وزارة وصية عام 1994 لتتوسع إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عام 2010 إلى غاية وزارة الصناعة والمناجم عام 2015)[2]
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ".ANSEJ"
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ".CNAC"
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM" ا

[1] حسن جميلة ، عامر عامر أحمده ، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسعلة بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، محله المالية والأسواق ، الجزائر ، ص 244 عبر موقع . https : / / www . asjp . cerist . dz

[2] شريف بوقصبة ، على بوعباد الله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسلة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر ، يومي 5 و6 ماي 2013 ،ص0

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ".ANDI"
- وكالة التنمية الاجتماعية(دف إلى تقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات لصغير والمتوسطة .FGAR
- صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] ANDPME

بالإضافة إلى الهيئات السابقة الذكر أقرت الحكومة برامج دعم المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي كان لها الأثر الكبير في ترقية وتطوير هده المؤسسات ، فخلال الفترة من 2002 إلى غاية 2009 شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9 %سنويا وهدا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع القطاع لاسيما برنامج المخطط الخماسي (2005-2009) الذي هدف آنذاك إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ،كما قامت الحكومة الجزائرية دف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20 ألف مؤسسة من نفس النوع عبر المخطط الخماسي(2010-2014) وهدا الذي نلاحظه في تطور عدد المؤسسات من 38.5 % إلى 54.9 % تلك الفترة حيث اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتنفيذ هدا المخطط من بينها مايلي :

زيادة على قانون المالية التكميلي لسنة 2009) تم إنشاء صناديق ضمانات متخصصة إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر ..الخ)

إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . 2

برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME

[1]المرجع السابق ، ص ص 07 ,8.

إنجاز هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاتل المؤسسات .

كما أن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع مجموعة من الدول دف توفير التمويل لهده المؤسسات نذكر منها :

برنامج ميدا MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل التعاون الدولي من خلال التعاون مع الاتحاد الأوربي والدي بدأ تطبيقه مند 2002

برنامج الهيئة التقنية الألمانية GTZ يهدف إلى رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير .

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

التعاون الدولي الثنائي كفرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ،كندا

في حين شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تراجعا كبيرا من 788 مؤسسة عام 2003 إلى 267 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2018 وهدا راجع للسياسة المتبعة من طرف الدولة التي عمدت سياسات إعادة الهيكلة و الخوصصة، وبالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني ونوعها وهذا ما يغير فيكل مرة من عددها

الفرع الثاني : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء وشطب)

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2003 إلى غاية السداسي الأول من 2018 حركية واضحة نتج عنها ارتفاع عدد صنف هذا النوع من المؤسسات كما لاحظنا سابقا وهدا التطور راجع الى الزيادة في إنشاء هذه المؤسسات ، بالمقابل هناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الملحق رقم : 01 ، ولتسهيل عملية التحليل سوف نركز في دراستنا على حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الخاصة المعنوية كونها أكثر المؤسسات تواجدا في هذا القطاع ، والجدول الموالي يوضح حركية هذه المؤسسات:

الجدول رقم (2-6) : حركية المؤسسات الصغيرو المتوسطة ، الفترة من 2003 الى غاية السداسي الأول 2018

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء +إعادة الإنشاء	الشطب
2003	207949	-	-	-	-
2004	225449	18987	1920	20907	3407
2005	245842	21018	2863	23881	3488
2006	269806	24352	2702	27054	3090
2007	293946	24835	2481	27316	3176
2008	321387	27950	2966	30916	3475
2009	345902	30541	3866	34407	9892
2010	369319	27943	3389	31332	7915
2011	391761	26239	5392	31631	9189
2012	420117	30530	5876	36406	8050
2013	459414	39355	8191	47546	8249
2014	496989	39343	7286	46629	9054
2015	537901	41919	6949	48868	7956
2016	575906	41635	8056	49691	11686
2017	609344	34642	8228	42870	9432
2018	628219	17426	4870	22296	3421

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشريات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

وتجدر الإشارة إلى :

أن الإحصائيات المذكورة في الجدول رقم (2-6) تتضمن فقط المؤسسات الخاصة المعنوية.

بما أن الإحصائيات المتوفرة هي إحصائيات حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 لذلك لن نقوم بإدخال عدد المؤسسات المنشأة والمؤسسات المشطوبة في حساب كل من معدلات الشطب والنمو في هذه الفترة.

خلال الشكل رقم (4-2) : إنشاء و شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2004 الى غاية السداسي الاول 2018

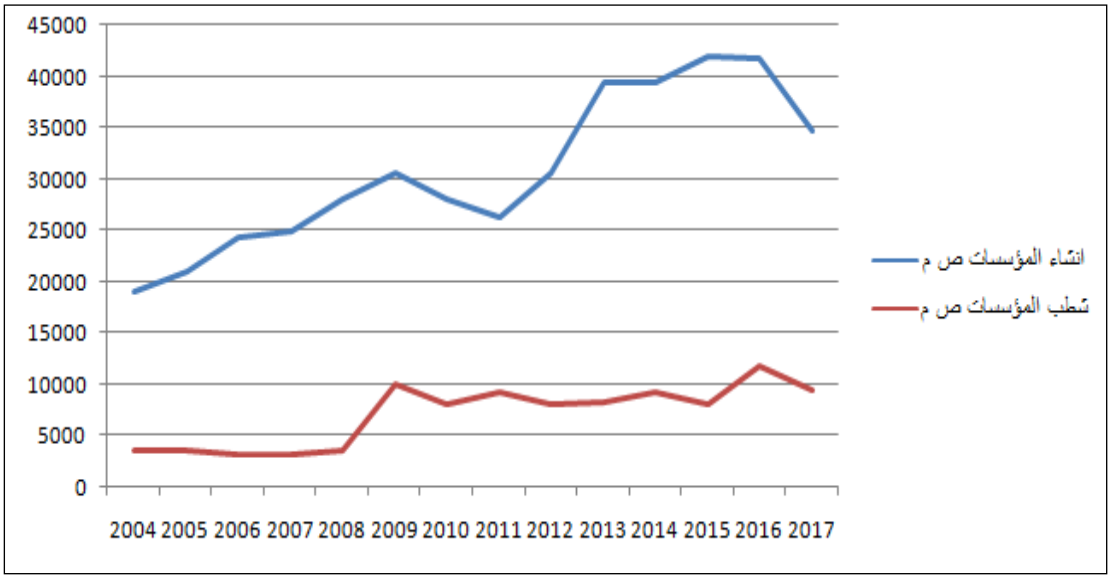

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-2)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) إن عدد المؤسسات المنشاة خلال الفترة 2004 الى غاية 2017 في تزايد مستمر خاصة خلال الفترة من 2004 الى غاية 2009 لتصل الى 30541 مؤسسة منشأة جديدة و تعود للانخفاض في عام 2010 ب 27943 ، ويستمر هدا إلى غاية 2011 ليعود للارتفاع عام 2012 ، ويقابل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نفس الفترة شطب بعض المؤسسات بشكل متذبذب ، فخلال الفترة من 2004 الى غاية 2008 كان الشطب بشكل ضعيف ما بين 3407 إلى 3475 مؤسسة مشطوبة ليتزايد شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ في عام 2009 كما يوضحه الشكل وهذا ما أثر على نمو المؤسسات المنشأة خلال العام 2010 .

1- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم إنشاء المؤسسات هو الإنشاء الجديد من خلال إعادة امتلاك مؤسسة ما ، أو الإنشاء من خلال إعادة تنشيط مؤسسة قديمة كانت متوقفة عن العمل ،ويترتب عن الإنشاء الجديد استغلال وسائل إنتاج جديدة تسمح برفع الطاقات الإنتاجية ،في حين أن الأمر قد لا يتحقق عند توليد بالاستيلاء وهو الإنشاء الذي ينتج عند

استيلاء مؤسسة اقتصادية ما كليا أو جزئيا على مؤسسة اقتصادية أخرى قائمة [1]، و الجدول الموالي يوضح أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول رقم (7-2) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة ، الفترة 2003 -2017

السنوات	عدد المؤسسات ص.و.م الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء + إعادة الإنشاء	معدل الإنشاء %
2003	207949	-	-	-	-
2004	225449	18987	1920	20907	27,9
2005	245842	21018	2863	23881	71,9
2006	269806	24352	2702	27054	03,10
2007	293946	24835	2481	27316	29,9
2008	321387	27950	2966	30916	62,9
2009	45902	30541	3866	34407	95,9
2010	369319	27943	3389	31332	48,8
2011	391761	26239	5392	31631	07,8
2012	420117	30530	5876	36406	67,8
2013	459414	39355	8191	47546	35,10
2014	496989	39343	7286	46629	38,9
2015	537901	41919	6949	48868	08,9
2016	575906	41635	8056	49691	63,8
2017	609344	34642	8228	42870	7,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

يجب معرفة :

- **معدل الإنشاء** =عدد المؤسسات المنشأة خلال السنة /مجموع المؤسسات المتوفرة خلال نفس الفترة

(مع العلم أن المؤسسات المنشأة تتضمن المؤسسات المنشئة الجديدة + المؤسسات التي اعيد تنشيطها)

[1] مع+اري عبدالرحمان ، صابة مختار، ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ص 11.

ومن خلال الجدول رقم (7-2) نلاحظ بأن عدد المؤسسات المنشأة في تزايد خلال الفترة من 2003 إلى غاية 2017 بمعدلات إنشاء مختلفة من عام إلى أخر ، والشكل الموالي يوضح هذا التطور :

الشكل رقم (5-2) : تطور معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2004 إلى غاية السداسي الأول من 2018

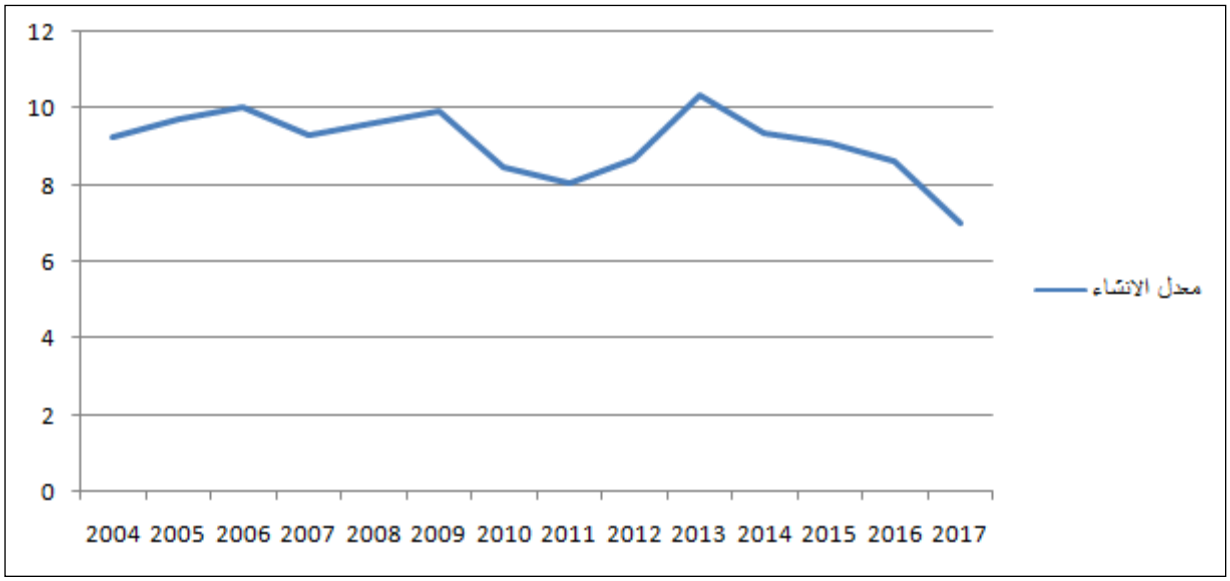

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (7-2)

من خلال الشكل رقم(5-2) نلاحظ أن معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مستقر تارة في الانخفاض وتارة في الإرتفاع، حيث لوحظ أقل نسبة معدل انشاء في العام 2011 بنسبة 7.08 % وأعلى نسبة معدل انشاء في عام 2013 بـ 10.35 % من 20907 مؤسسة منشأة سواءا كانت جديدة أو التي تم إعادة إنشائها في عام 2004 الى غاية 42870 مؤسسة عام 2017.

2- شطب (وفيات) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل وصعوبات مما ينجر عنها شطب العديد من المؤسسات، والجدول الموالي يوضح بالأرقام هذه العملية :

الجدول رقم (8-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة ، الفترة 2003-2017

السنوات	الإنشاء	الشطب	معدل الشطب %
2003	-	-	-
2004	18987	3407	94,17
2005	21018	3488	60,16
2006	24352	3090	69,12
2007	24835	3176	79,12
2008	27950	3475	43,12
2009	30541	9892	39,32
2010	27943	7915	33,28
2011	26239	9189	02,35
2012	30530	8050	37,26
2013	39355	8249	96,20
2014	39343	9054	01,23
2015	41919	7956	98,18
2016	41635	11686	07,28
2017	34642	9432	27,22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعية و المناجم

يجب معرفة ان :

- معدل الشطب = عدد المؤسسات المشطوبة / عدد المؤسسات المنشأة

من خلال الجدول رقم (8-2) يتضح لنا عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم شطبها ، فخلال الفرة من 2003 الى غاية 2017 تم شطب 9432 مؤسسة بعدما كان 3407 مؤسسة مشطوبة عام 2003 و الشكل الموالي يوضح هذا التزايد في عدد المؤسسات المشطوبة كما يلي :

الشكل رقم (2-6) : تطور معدل شطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2004- 2017

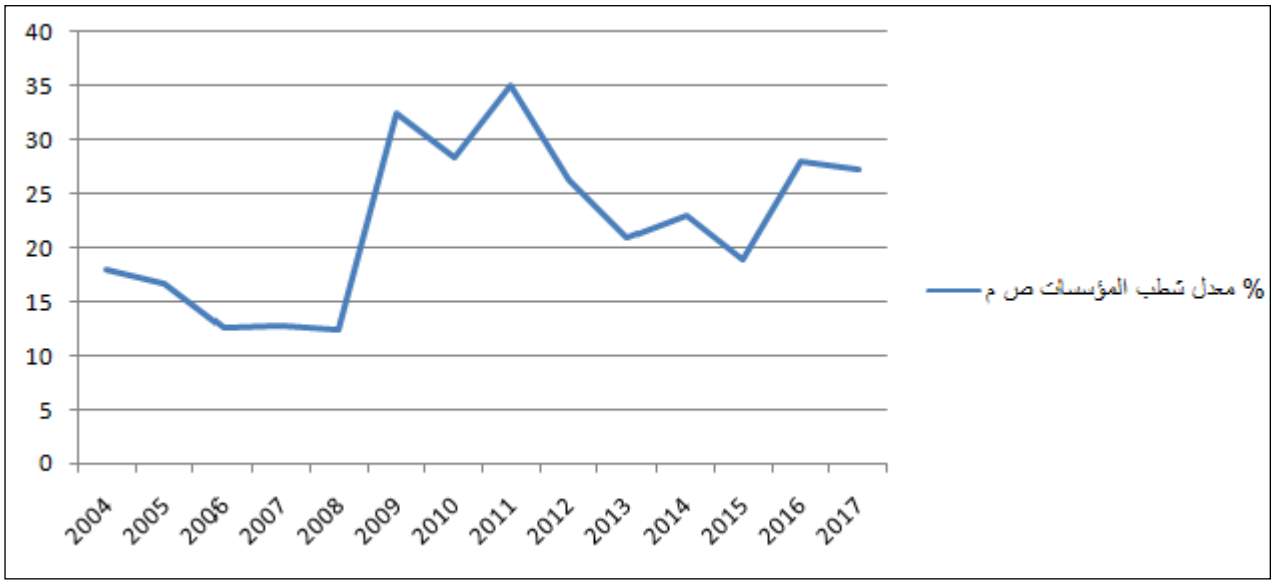

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-8)

من خلال الشكل رقم (2-6) يتبين لنا أن معدلات الشطب يعرف تدبدب من خلال الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى بمعدلات تتراوح ما بين 12% الى 35% ، ونلاحظ أن ارتفاع معدل الشطب بشكل ملحوظ ظهر في عام 2009 بـ 32.39% ليصل الى 35.02% عام 2011 ، ليعود في الانخفاض في السنة الموالية ليستقر عام 2016 بـ 28.07% ،ليعود للارتفاع في سنة 2017 و بمعدل 27.22%.

حيث يفسر إرتفاع معدلات الشطب لصعوبات تعيق تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث أن اغلبيتها تستعمل تكنولوجيا قديمة و تعتمد على يد عاملة ينقصها التأهيل و التكوين ، كما أن أغلبية هذه المؤسسات ينقصها الوعي حول اهمية إتباع نماذج متطورة في التسيير و أهمية الاستشارة و المؤسسات المرافقة ، و لقد أشارت منظمة أرباب العمل الجزائريين التي تمثل مئات أصحاب و مديري المؤسسات الخاصة في الجزائر بأنها تعاني من العديد من المشاكل و المعوقات التي تسبب في انخفاض الحصة السوقية للعديد من المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة من الطرف الاجنبي و المنافسة غير الشريفة من طرف المنتجين الجزائريين الدين ينشطون ضمن القطاع الموازي[1]. وحسب مسؤول بالوزارة المعنية فإن وفيات المؤسسات الصغير و المتوسطة

[1] احسن جميلة ، عامر عامر احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 244

خلال الخمس سنوات الأولى من إنشاءها تعد ظاهرة عالمية ترتبط أساسا بصعوبات في التسيير و نزاعات عائلية على الملكية.[1]

الفرع الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتوزع حسب حجم إلى مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا و مؤسسات صغيرة و مؤسسات متوسطة ،وحسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2007 إلى غاية السداسي الأول من 2018 فان المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجد ،وسوف نوضح هذا أكثر من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (9-2) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2018

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة 1- 9	1068027	97,70
مؤسسات صغيرة 10- 49	21863	2
مؤسسات المتوسطة 50- 250	3280	0,3
المجموع	1093170	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصل إلى 1093170 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2018، تتوزع هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة الحجم بـ 1068027 مؤسسة مؤسسات

[1] الإذاعة الجزائرية ، تنصيب المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 23 فيفري 2018 ، عبر الموقع http : / / www . radioalgerie . dz / news ، تاريخ الاطلاع يوم: 2018 . 23 / 02 /

صغيرة الحجم بـ 21683 و مؤسسات متوسطة الحجم بـ 3280، و الشكل الموالي يوضح و يعطي صورة اكثر وضوحا لهذا التوزيع :

الشكل رقم: (2-7) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الأول 2018

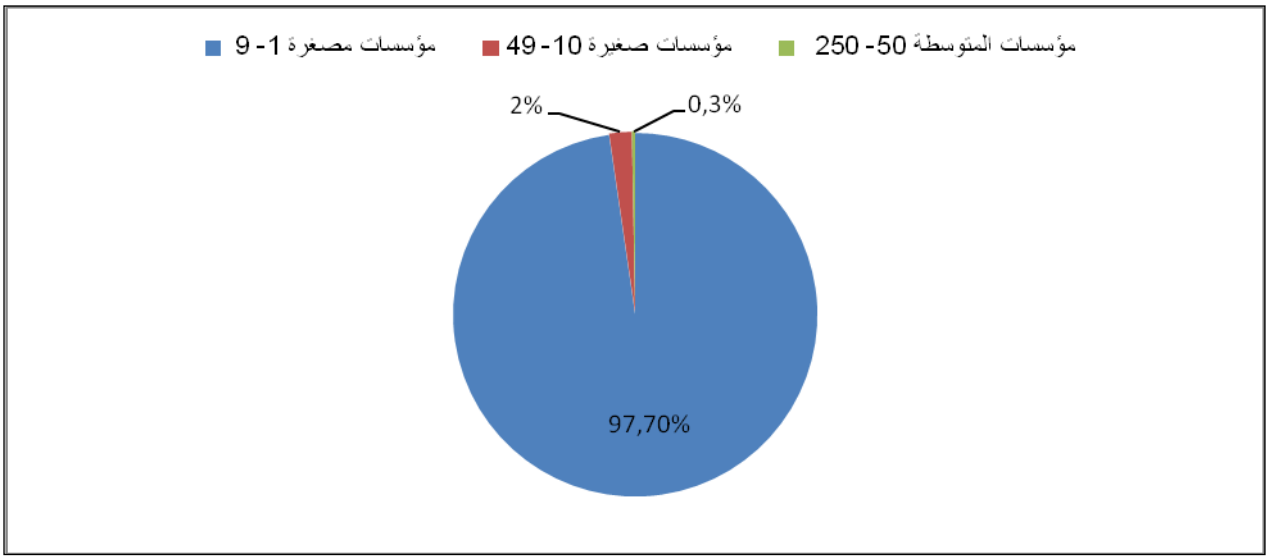

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2- 7)

من خلال ملاحظتنا للشكل (2-7) فإن غالبية المؤسسات صغيرة جدا بما يقارب 98 % تليها المؤسسات الصغيرة بما يقارب 2% الى أن تكون تقريبا منعدمة في المؤسسات المتوسطة ،نستطيع أن نفسر بأن المؤسسات المصغرة هي النسبة الكبيرة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأنها أسهل للتأسيس مقارنة بباقي الأنواع ، والأكثر تفضيلا من قبل الأفراد 1، بالإضافة الى الاجراءات و التسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي ذكرناها سابقا مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « **ansej** ، الصندزق الوطني للتامين عن البطالة **cnac** ، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة **angem** ، حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمها كانت مؤسسات صغيرة جدا و هي الأكثر تطورا و تساهم في الزيادة العامة للمؤسسات كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم: (2-8) تطور المؤسسات حسب الحجم مقارنة مع التطور العام الاجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

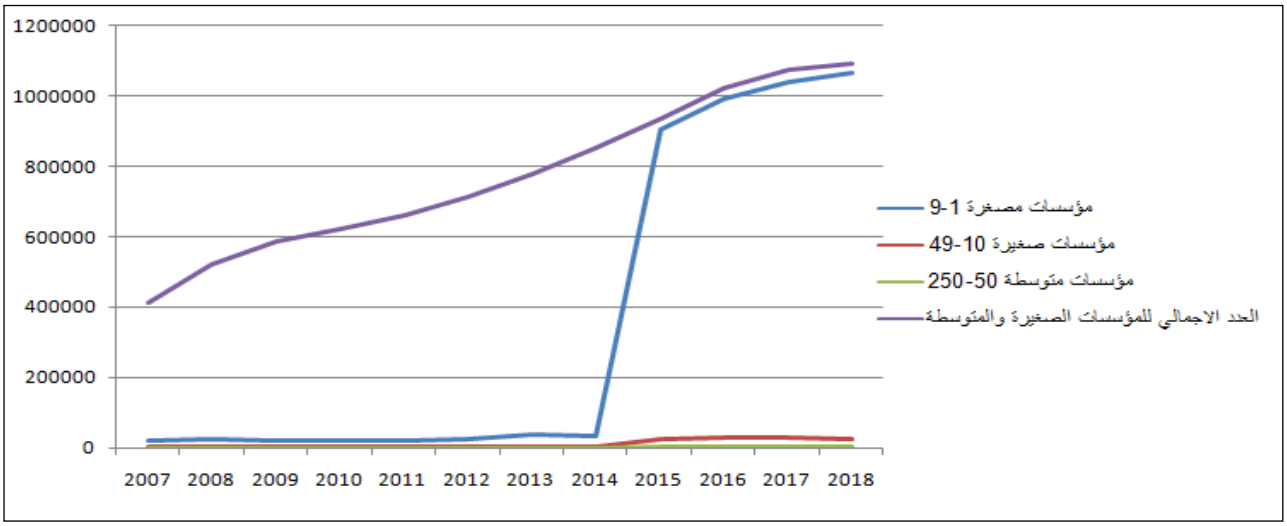

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-2)

و مقارنة مع بعض الدول نجد كذلك أن عدد المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا مثل الحال في مصر 95%، المغرب 70%،نيجريا 87.5% ، مالي 99%، تونس 39% 2.

أما الو .م.أ بينت الاحصائيات ان 98% هي مؤسسات صغيرة 3. في فرنسا المؤسسات ذات الحجم من 9 الى 49 عامل تمثل 99.76% من اجمالي المؤسسات 1. ولهذا يؤثر هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير .

2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

قبل التطرق للتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من 04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي :

- **شعبة الخدمات تضم :** النقل والمواصلات ، التجارة ، الفندقة والإطعام ، خدمات للمؤسسات ، خدمات للعائلات ، مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية .
- **البناء والأشغال العمومية.**

- **الفلاحة والصيد البحري** .
- **الصناعة التحويلية تضم :** المناجم والمحاجر ، الحديد والصلب ، مواد البناء ،كيمياء،مطاط،بلاستيك ، الصناعة الغذائية ،صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب والفلين والورق ، صناعة مختلفة.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2018[1] :

الجدول رقم : (2- 10) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2018.

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
خدمات	338201	53,82
البناء و اشغال العمومية	182477	29,04
الصناعة التحويلية	97728	15,56
الفلاحة و الصيد البحري	6877	1,11
خدمات الصناعة	2936	0,47
المجموع	595810	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) .

الشكل رقم : (2-9) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2018

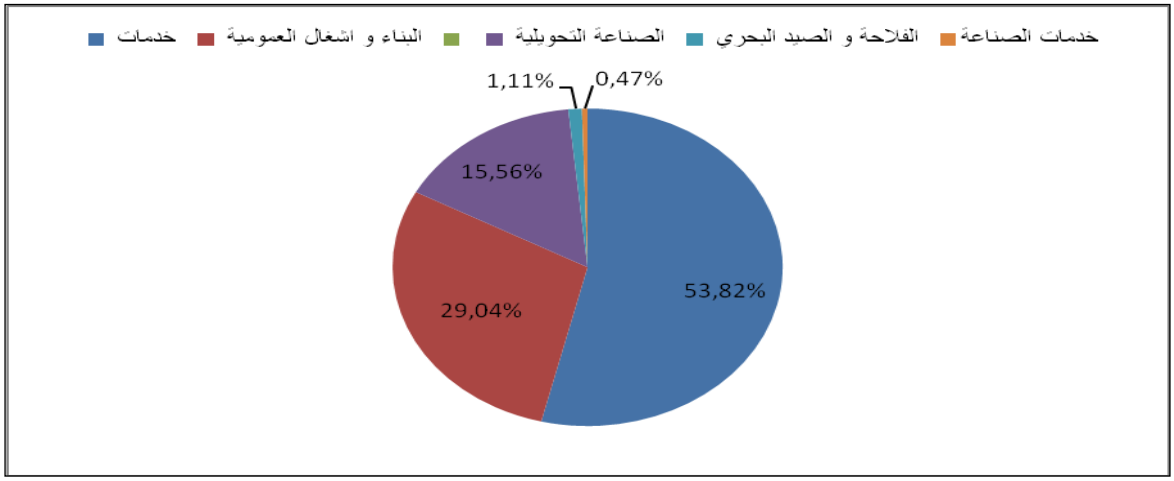

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-10)

[1] يحي عبد القادر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، وهران ، 2012 ، ص 85.

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (9-2) ،يتبين لنا أن غالبية المؤسسات صغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 53.82% (بالتحديد النقل) وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى تليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 29.04% (المباني على خصوص)، و الصناعة التحويلية 15.56%،و بنسبة ضعيفة جدا في القطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 1.11% لتكاد تنعدم بقطاع الخدمات الصناعية بحوالي 0.47%

وخلال الفترة من 2003 إلى غاية السداسي الأول من عام 2018 قطاع الخدمات هو الأكثر قطاع مسيطر مقارنة بالقطاعات الأخرى بنسب تتراوح من 45.82% الى 53.82% يليه القطاع البناء و الأشغال العمومية بنسب تتراوح من 30% الى 35 %، يليها قطاع الصناعة التحويلية بنسب تتراوح من 15.58 % الى 21.23% ، و قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسب تتراوح من 1% الى 1.22%، أما عن أضعف نسبة فهي دائما في قطاع خدمات الصناعة بنسب تكاد تنعدم تتراوح من 0.03% إلى غاية 0.51%، وهذا ما يوضحه أكثر الملحق رقم : 02

ويرجع سيطرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات إلى سهولة تأسيس هذدا النوع من النشاطات من جهة ،و الرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات و خصوصا التجارة . كما أن الامكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول و يمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة .[1]

بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعة ، فان القطاع الخاص لا يتجه كثيرا اليهما بحكم أنهما يتطلبان إمكانيات كبيرة نوعا ما ، مما يجعل العمل على بعض الصناعات الخفيفة ،وكذلك ما يعرف بنشاط المناولة .

كذلك قطاع الفلاحة و الصيد البحري نسبته ضعيفة جدا كون هدا القطاع يحتاج إلى مجهود كبير مما يجعل الخواص لا يجتهدون اليه كثيرا ،ويقتصر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحيه تستثمرها أو كمهنة متوارثة من الأجداد كالصيد،إما المؤسسات الجديدة من هذا النوع فهي قليل في هدا المجال

[1] سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

أما الخدمات ذات الصلة بالصناعة، فهي تتطلب استثمارات ضخمة فهي غالبا تشير إلى المحروقات والمياه والطاقة ،وغيرها مما لا يشجع الخواص على اختيارها كنشاط عمل إلا نادرا

في معظم الدول المتقدمة تكون قطاعات التصنيع بنسب كبيرة على الأقل 95 % المؤسسات (أقل من 50 عاملا)، وتصل حتى 99% في ايطاليا 80% في الولايات المتحدة الأمريكية ،أما القطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات و الأنشطة ذات صلة في العديد من الدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تتجاوز 90 % وهي مؤسسات صغيرة (أقل من 10 عمال)[1].

3- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة الجغرافية

الشكل رقم (10-2): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة الجغرافية إلى غاية السداسي الأول من 2018

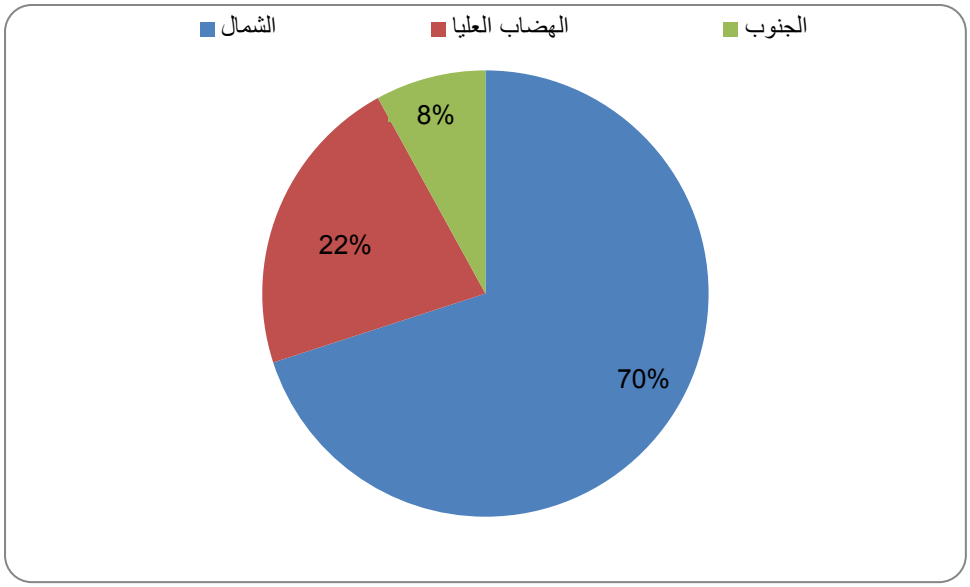

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-2)

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم(10-2): تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في جهة الشمال بنسبة تقارب 70% تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة تقارب 22 % و الجنوب بنسبة 8 % وهدا خلال السداسي الأول من السنة 2018

[1] Ondel'ansek Kay, op cit, p 19.

فطيلة الفترة من 2005 إلى غاية السداسي الأول من عام 2018 يتبين أن أكثر منطقة تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الشمال مع تزايد مستمر بلغ عدد 149964 مؤسسة خلال 2005 إلى أن يصل إلى 438260 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2018 أي نسبة تتراوح من 60 % إلى 70% ،أما في منطقة الهضاب العليا بلغ عدد المؤسسات في عام 2005 بـ 72076 مؤسسة لترتفع إلى 136899 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2018 أي بنسب تتراوح من 22% إلى 30% ،أما في منطقة الجنوب فهي ضعيفة مقارنة بالشمال والهضاب العليا ففي عام 2005 قدر عدد المؤسسات 23802 مؤسسة ليرتفع خلال السداسي الأول من عام 2018 بـ 53060 مؤسسة ، أي بنسب تتراوح من 8 % إلى 10 %، وهذا ما يوضحه الملحق رقم: 03 .وبالاعتماد على نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 فان الولايات العشر (10)الأولى التي تحصي أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالترتيب كالتالي : الجزائر ، تيزي وزو ، وهران ، بجاية ، سطيف ، تيبازة ، بومرداس،البليدة ، قسنطينة ، باتنة ، بينما الولايات الأقل عددا في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي السعيده ، النعامة ، تمنراست ، البيض ، تيسمسيلت ، تندوف ، اليزي . إن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية، بصفتها أحد نقاط القوة للنظام الاقتصادي السابق، ذلك أن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو إحداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين مناطق الوطن في كل الحالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نتاج 1للتوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة، حيث تتوفر على بنى تحية[1]

. وبالنظر إلى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعدد السكان على أساس عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل نحو 10 مؤسسات لكل 1000 ساكن ، ويبقى هدا المعدل ضعيفا جدا عن إمكانيات الاستثمار في هدا المجال خاصة إذا ما قورن بعديد من دول العالم نذكر منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 73 مؤسسة لكل 1000 عامل

[1] نسيمة سابق ، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2014) ، مذكرة | دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2016.

، و58 مؤسسة لكل 1000 ساكن في المملكة المتحدة ، و38 مؤسسة لكل 1000 عامل فيكل من فرنسا والبرازيل .[1]

وتسعى الدولة إلى أن تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 40 وحدة ل1000 ساكن بحلول العام 2030 وهو ما يعادل إنشاء مليوني (2)مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول ذات السنة.[2]

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة تطور مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التشغيل، كذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج الوطني خارج المحروقات .

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

بناءا على معطيات الدراسة في الجدول رقم (2-3)الخاصة بمناصب الشغل يجب معرفة مايلي :

أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: مصرح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

أرباب المؤسسات ص م للقطاع الخاص: تجمع ما بين أرباب المؤسسات ص م الخاصة "الأشخاص المعنوية " و رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في "المهن الحرة " حيث صرح م لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء (casnosعلى أساس افتراض مبني على أن كل مؤسسة لها رب عمل واحد مصرح به)

عدد مناصب الشغل في المؤسسات الحرفية لا تتوفر ابتداء من عام 2009 وأدرجت ضمن المهن الحرة ولدراسة تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر اعددنا الجدول التالي :

الجدول رقم : (2-11) تطور مناصب الشغل التي نوفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها م.ص.م	التطور	معدل التطور

[1] يحب عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 109
[2] شكيرة بيداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

2004	838504	–	–
2005	1157856	319352	38.09
2006	1252647	94791	8.19
2007	1355399	102752	8.20
2008	1540209	184810	13.64
2009	1546584	6375	0.41
2010	1625686	79102	5.11
2011	1724197	98511	6.06
2012	1848117	123920	7.19
2013	2001892	153775	8.32
2014	2157232	155340	7.76
2015	2371020	213788	9.91
2016	2540698	169678	7.16
2017	2655470	114772	4.51
2018	2690246	34776	1.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-2) .

من خلال الجدول رقم : (11-2) نلاحظ ان تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر فمن 838504 منصب شغل إلى غاية 2690246 منصب شغل إلى غاية السداسي الأول من 2018 كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم : (11-2) تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

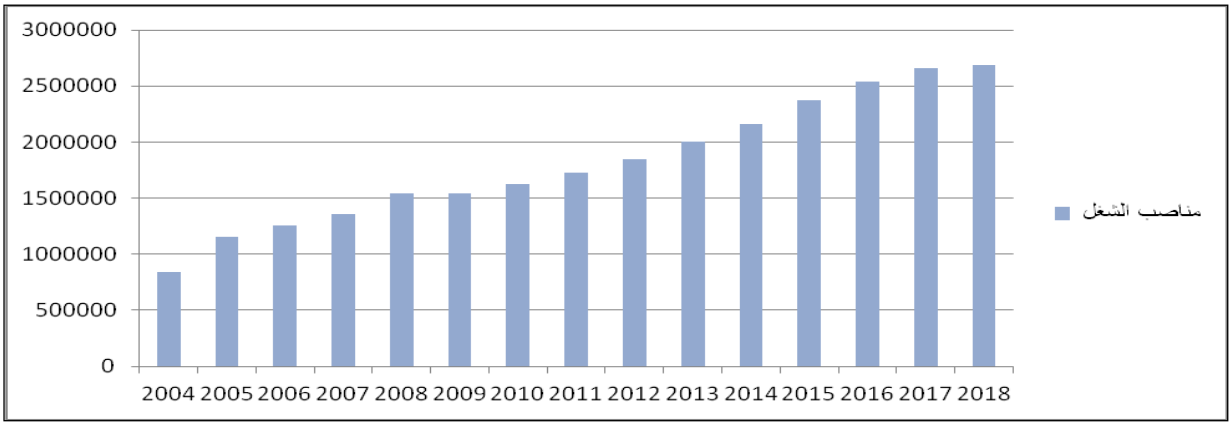

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (11-2) .

وبحساب معدل تطور مناصب الشغل كما هو موضح في الجدول رقم : (11-2) نلاحظ بأن معدل التطور غير مستقر من 38.09% إلى 1.30% خلال السداسي الأول من 2018 و الشكل الموالي يوضح تطور معدل مناصب الشغل التى يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الشكل رقم : (12-2) معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2005 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

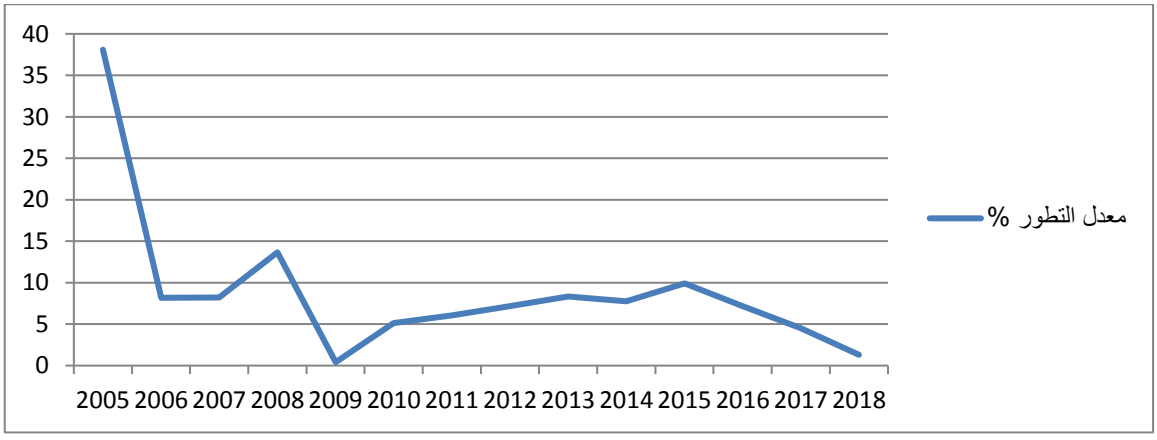

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (11-2) .

فنلاحظ من خلال الشكل ب رقم : (12-2) أن معدل تطور مناصب الشغل إنخفض بشكل تدريجي مع العلم أن الزيادة الكبيرة في عدد العمال سنة 2005 ليست بزيادة حقيقية وهذا راجع الى إضافة إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (casnos) لأرباب العمل الى عدد العمال في المؤسسات الخاصة

حيث لم تكن تحسب من قبل ويعتمد فقط على إحصائيات صندوق الضمان الاجتماعي (cnas) ،وفي سنة 2008 بنسبة تقدر ب 64,13 % ويفسر ذلك بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقابل كل مؤسسة جديدة مناصب شغل جديدة .

أما في عام 2009 نلاحظ هبوط كبير في معدل مناصب الشغل في هذا القطاع بسبب عملية الشطب التي مست العديد من المؤسسات في تلك بنسبة قدرت ب 39.32 ، % كذلك نفس الأمر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد المؤسسات في هذا القطاع الناتجة عن عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة ، لهذا قامت الحكومة بمجموعة من التدابير صدرت بعد قانون المالية التكميلي 2009 عن طريق مجموعة من الاجراءات مثل :

تشجيع رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فتح مناصب عمل جديدة كمختلف الصيغ المقترحة لامتصاص اليد العاملة؛ تقديم تحفيزات لكل منصب عمل جديد مفتوح كالتخفيضات الضريبية [1]؛ الإعفاءات الضريبية للسنوات الأولى للمستفيدين من وكالات دعم وتشغيل الشباب وصناديق التأمين عن البطالة ؛ إلى غيرها من التدابير التي تساهم في خلق مناصب عمل والتقليص من حجم البطالة

ليعود معدل تطور مناصب الشغل في الارتفاع حيث أن الزيادة المسجلة في مناصب العمل هي في القطاع الخاص .

وبمقارنة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجم السكان المشتغلين نجد النسب كبيرة وهذا وضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة فحسب موقع الديوان الوطني للإحصاء إنخفضت نسبة البطالة من13.79 % سنة 2007 إلى 11.71 % سنة 2017 وهو ما يوضحه الملحق رقم: 04 .

والجدول الموالي يوضح مساهمة مناصب الشعل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان المشتغلين:

[1] سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الجدول رقم (12-2) : تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2007- 2017

السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	حجم السكان المشتغلين	نسب مناصب الشغل في م.ص.م بالنسبة لعدد السكان المشتغلين
2007	1355399	8594000	15.77
2008	1540209	9145000	16.84
2009	1546584	9472000	16.33
2010	1625686	9735000	16.70
2011	1724197	9599000	17.96
2012	1848117	10170000	18.17
2013	2001892	10788000	18.56
2014	2157232	10566000	20.42
2015	2371020	10594000	22.38
2016	2540698	10845000	23.43
2017	2601958	10858000	23.96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على – نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

موقع : الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz/

و الشكل الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالمقارنة مع حجم السكان المشتغلين ، فنلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد حسب المعطيات المتوفرة لدينا بين الفترة 2007 إلى غاية 2017 من 15.77 % إلى 23.96% ، وهي نسب معتبرة نوعا ما.

الشكل رقم : (13-2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال فترة 2007-2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12-2)

وبالمقارنة مع بعض الدول العربية نجد أن المملكة العربية تستوعب نحو 27% من إجمالي العمالة ، وفي مصر فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤمن عددا كبيرا من مناصب الشغل ، وبحسب آخر إحصاء هناك حوالي 2.5 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة توظف أكثر من 75 % ، أما في الامارات فتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 62% من اليد العاملة[1]. في تونس توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 88 % من مناصب الشغل[2].

أما بالمقارنة مع بعض الدول الاروبية نجدها ضئيلة نوعا ما ففي فرنسا نسبة مساهمة اليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48.3% و 80% في تركيا[3]. كذالك في الهند فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب عدد كبير من العمال بحوالي 20 مليون عامل مقابل 2.5 مليون عامل في المؤسسات الكبيرة[4].

في استراليا و خلال عام 1990 ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 63% و 78% من صافي نمو التوظيف ،كما تمثل حصة كبيرة من العمالة الصناعية في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (75% أو أكثر في ايطاليا و البرتغال و إسبانيا)[5].

الفرع الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة

[1] غربي حمزة ، قمان مصطفى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، أفريل 2012 ، ص 9

[2] وفاء دويس ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية مقارنة بين الجزائر وتونس ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ورقلة ،2013 ، ص 43

[3] .شكيرة بيداوي ، مرجع سبق ذكره.

[4] "حجاوي أحمد ، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011

[5] Ondel'ansek Kay , op cit , p20

الشكل رقم (2-14) :تطور مساهمة القيمة المضافة خلال الفترة 2003 إلى 2014

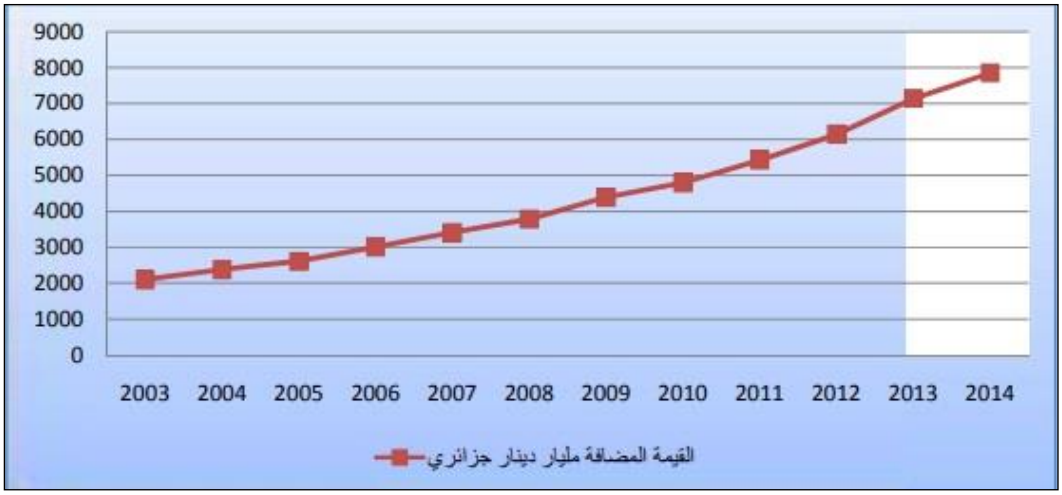

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد إستبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة و المشتريات من الغير[1]. و من خلال الشكل رقم (2-10) و قرائتنا للجدول رقم : (2-3) نلاحظ بأن القيمة المضافة في تزايد مستمر فمن 2096.24 مليار دينار جزائري سنة 2003 الى غاية 7846.13 مليار دينار ، علما بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص أكثر منها في القطاع العام و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (2-13) مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال 2003 - 2014

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	القيمة المضافة
2003	312.47	14.91	1783.77	85.09	2096.24
2004	335.89	14.16	2036.84	85.84	2372.73
2005	367.54	14.10	2239.57	85.90	2607.11
2006	401.86	13.36	2605.68	86.64	3007.54
2007	420.86	12.35	2986.07	87.65	3406.93
2008	418.90	11.08	3363.06	88.92	3781.96
2009	432.05	9.85	3954.50	90.15	4386.55
2010	340.56	7.11	4450.76	92.89	4791.32
2011	528.51	9.74	4895.64	90.26	5424.15
2012	588.44	9.58	5553.31	90.42	6141.75
2013	675.06	9.64	6463.18	90.54	7138.24

[1] عز الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، 2014 2013 / ، ص 09

2014	804.47	10.25	7041.66	89.75	7846.13

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : نشريات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

من خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من نسبة مساهمة القطاع العام ، فكما نلاحظ أنها تتراوح من خلال الجدول من 85.09% الى 92.89% في القطاع الخاص حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها الدور الكبير في هذه الزيادة كونها هي أكثر المؤسسات عددا من إجمالي المؤسسات القطاع الخاص ، أما مساهمة القطاع العام فتتراوح من 7.11% الى 14.91% و شكل عددا من إجمالي المؤسسات في القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة بالتركيز على سنة 2014 كاخر سنة موجودة في الجدول (13-2)

الشكل رقم : (15-2) : مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2014

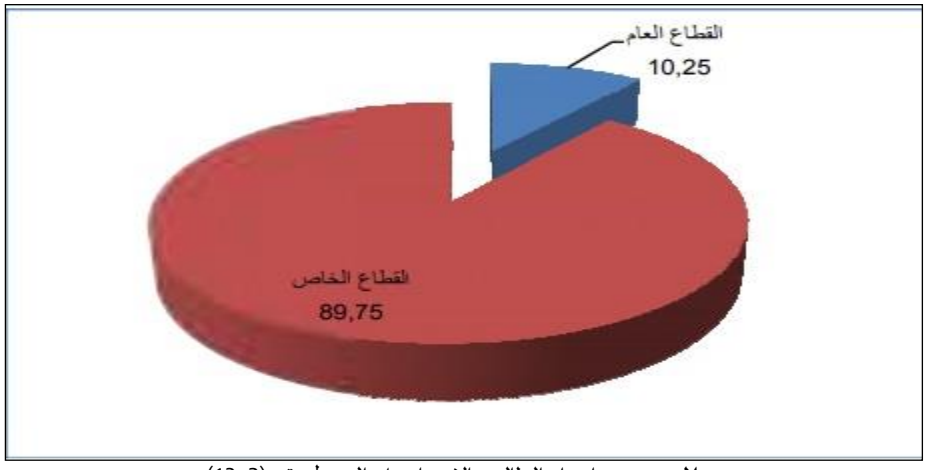

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2- 13)

و من خلال إطلاعنا على الملحق رقم 5 نلاحظ أن أكثر القطاعات مساهمة في زيادة القيمة المضافة مثلا أن القطاع التجارة الى غاية العام 2014 يساهم بـ 956.31 مليار دينار جزائري ، والفلاحة بـ 1758.18 مليار دينار جزائري ، أما قطاع البناء و الاشغال العمومية يساهم بـ 1438.51 مليار دينار جزائري ، والنقل و الموصلات بـ1299.57 مليار دينار جزائري ، إلا أن مساهمة القطاع الصناعة لا يزال في نمو بطيء حيث تشير البيانات أن القطاع الخاص يتجه الى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر و التي تتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تضر القطاعات الاقتصادية الناشئة ، و تشجيع إنجاز استثمارات جديدة و مكثفة على مستوى جميع فروع النشاطات ترشيد التسيير اليومي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة .

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام PIB

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه و سائل الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة ، بالاضافة الى مداخيل التي تأتي من الخارج كتحويلات المهاجرين والى غير ذلك ،ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي ، و أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB)، لذلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الاجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة[1].

والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الناتج الداخلي خلال 2003-2015:

الشكل رقم : (16-2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام قطاع المحروقات الفترة 2003-2015

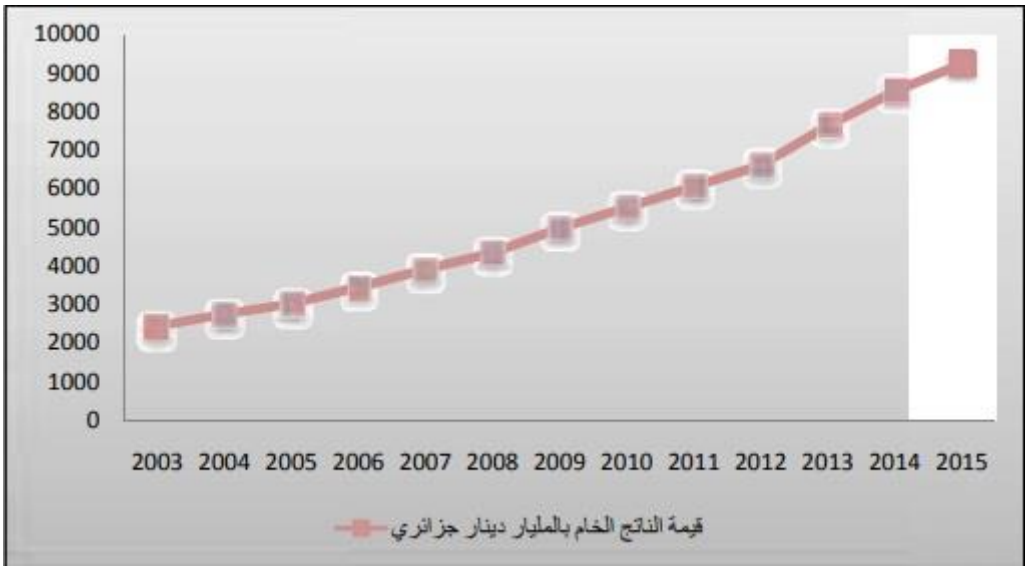

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-3)

[1] سليمة غدير ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلو ، الوادي، غرداية) ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017 ص 93.

من خلال الشكل (11-2) نلاحظ تطور في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاعات المحروقات في الفترة من 2003 الى 2014 ، بحيث الاشارة ان الاحصائيات لم تحدد بدقة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأرقام الموجودة في الجدول رقم (2-3) تعبر عن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص بصفة عامة كون أن النسبة الأكثر في القطاع الخاص هي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك تكون مساهمتها في الناتج الداخلي واضحة

والجدول الموالي يوضح مساهة كل من القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال العام:

الجدول رقم (2- 14): مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال 2003-2015

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الخام الداخلي PIB
2003	550,60	22.61%	1884,20	77,39%	2434,80
2004	598,65	21,81%	2146,75	78,19%	2745,40
2005	651	21,59%	2364,50	78,41%	3015,50
2006	704,50	20,44%	2740,06	79,56%	3444,11
2007	749,86	19,21%	3153,77	80,79%	3903,63
2008	760,92	17,55%	3574,07	82,45%	4334,99
2009	816,80	16,41%	4162,02	83,59%	4978,82
2010	827,53	15,02%	4681,68	84,98%	5509,21
2011	923,34	15,23%	5137,46	84,77%	6060,80
2012	793,38	12,01%	5813,02	87,99%	6606,40
2013	893,24	11,70%	6741,19	88,30%	7634,58
2014	1187,93	13,93%	7338,65	86,07%	8526,58
2015	1313,36	14,22%	7924,51	85,78%	9237,87

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : نشريات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

نلاحظ بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي العام خارج قطاع المحروقات حيث في سنة 2003 بلغت نسبة 77.39% لترتفع نسبة المساهمة عام بعد عام لتصل 87.99 % سنة 2012 بقيمة تقدر بـ 5813.02 مليار دينار جزائري ، ليصل إلى ما قيمته 7924.51 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 85.78 % في سنة 2015 ،أما القطاع العام فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة ومتناقصة من 22.61% عام 2003 الى غاية 14.22% عام 2015 ، فنلاحظ أن هده النسبة تقل من سنة إلى أخرى نتيجة المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام ، بالإضافة إلى الديون المتراكمة عليها و خوصصة معظم المؤسسات العمومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة .

والشكل الموالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (2-17) مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015

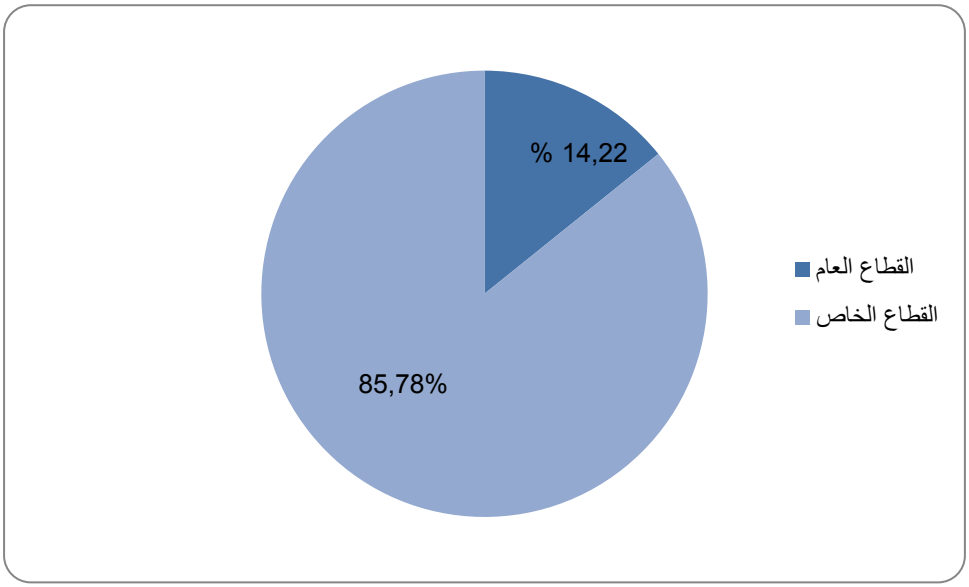

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-14)

وحسب ما صرح به المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة و المناجم " ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2014 بـ 66 % من الناتج الخام ،30% تعود إلى المؤسسات الصغيرة جدا و

33% إلى المؤسسات المتوسطة "، وبحسب تقرير أعد سنة 2009 حددت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات بت 35%[1].

تفسر الزيادة في الناتج الداخلي الخام للتطور الكبير الذي عرفه القطاع الخاص في الفترة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية ،وكذلك القوانين الجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص من أجل تفعيل مساهماتها في التنمية الاقتصادية ،بالإضافة إلى زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر من ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية [2]، إلا أن المساهمة الأقل في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات ليبقى قطاع المحروقات حسب الاحصائيات يشكل أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام كون الاقتصاد يعتمد على هذا القطاع إعتمادا كبيرا ، حيث أشار التقرير الذي نشره البنك الافريقي للتنمية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن أداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي إنتقل من 99 دولار للبرميل سنة 2014 الى 53 دولار للبرميل في سنة 20155 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016، وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع البترول و الغاز لم تتعد 5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35 % في أواخر الثمانينات مبرزا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر (عادة توجيه الجزائر نحو الصناعة).[3]

وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي يكتسبها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بديل لقطاع المحروقات والتي لم تظهر نتائج هدا الدعم بعد

بالمقارنة مع بعض الدول فنلاحظ إن في مصر تمثل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 80 %من الناتج المحلي ، أما أما الإمارات فتساهم بحوالي 75 %من الناتج الإجمالي للدولة[4]. ، نسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الإجمالي الدول الأوربية نجد أن في و .م .أ وانجلترا قدرتا ب50، % وفي ايطاليا 84، %

[1] شكيرة بيداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] شمس الدين الشحاني ، عبدالرؤوف عبادة ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية ، محلة أداء المؤسسات الجزائرية و العدد 5() ، 2014 ، ص 132-133.
[3] حميد بوزيدة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، ص 10.
[4] غربي حمزة، قمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 9.

و الدانمارك 43%[1] ، في استراليا تساهم المؤسساتء الصغيرة نجدها مرتفعة والمتوسطة بنسبة 33 % من إجمالى الناتج الوطني ،كذلك في الصين تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، حيث تشارك بنسبة 60 %من الإنتاج الصناعي للصين، اليابان بنسبة تصل لنحو 80 %من إجمالي الناتج المحلي.

[2]

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من خلال تحليل الإحصائيات وقراءة المؤشرات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب الشغل ساعد في التقليص من حجم البطالة، كما أن لها مساهمة معتبرة في الزيادة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي ، وهذا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع تدابير وبرامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أنها مازالت تعاني من معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء وتحد من قدراته على المنافسة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر. إلا أن خيارها نابع من الادراك بأن تشييد اقتصادي قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية تقاس بالمعايير الدولية لأن الإعتماد على الاقتصاد مبني على الربوع النفطية مآله الزوال وبالتالي فبلوغ هذا المسعى يقع ولا ريب على خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من إعتماده على مصدر واحد للدخل المحروقات الى تعدد وتنوع المصادر من شأنها الزيادة في معدلات النمو و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الانتاجية و القدرة التنافسية في عالم سريع التطور.؛

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد رشدي ، مركزا لبديل للتخطيط والدراسات الإستراتجية ، تجارب دولية.. المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية 21سبتمبر، 2017 ، تاريخ التصفح 01 أفريل 2018 ، https : / / elbadil - pss . org

خاتمة

الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تولي له الدول أهمية بالغة لما لها الدور الكبير في المساهمة في اقتصاد ،بحيث تعتبر مؤشر رئيسي على تقدمه و تطوره، وتعتبر ركيزة أساسية ،خاصة في ظل التغييرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الأزمات الاقتصادية والجزائر من بين الدول التي تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات ، وفي هذا السياق طرحنا إشكالية الدراسة كما يلي: **ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟**

وللإجابة عن هدذا التساؤل ، و لإختبار فرضيات الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين الأول النظري يتضمن الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة % 98 وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كونها تتخبط في مشاكل تقف عائقا أماما تطورها .

والثاني تطبيقي من خلال دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،حيث أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية و أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية، تكمن في المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالقدرة على التجديد والإبتكار وتنويع النشاط الاقتصادي.

لنتوصل في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية :

أولا:النتائج

1. تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يظهر في تحديد تعريف جديد من خلال تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات

2. إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تتجاوز % 98 من المؤسسات المتواجدة في الجزائر ، وهذا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة إلى أخرى تهدف تسهيل إنشاء هدا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3. رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية وهدا ما لاحظناه في تطور معدلات الشطب خلال فترة الدراسة.

4. .غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق 70 % وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية ويؤثر على التنمية الاقتصادي.

5. ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل بحوالي % 24من حجم السكان المشتغلين وبالتالي ساهمات في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور الذي تلعبه هده المؤسسات في التشغيل.

6. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام إلا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

ثانيا: الاقتراحات :

على الضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح ما يلي :

- تطوير النظام الاعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية و المعطيات الاحصائية
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛

- الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض مع امكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها واستبدال ذلك بطرق مستحدثة
- تقرير موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني
- توفير مناخ استثماري مناسب وذلك باتخاذ اجراءات عملية وملموسة في اتجاه توفير الانتاج واجتذاب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الاجنبية وتضمن بقائها على الساحة الدولية
- الدراسة الجادة والفعالة والمعقمة لعراقيل التي تقف أمام ترقية وتطوير هذه المؤسسات وذلك في أقرب الاجال لتمكنيها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية
- تخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات
- ترقية الاطار التشريعي والتنظيمي الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع التحاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي لمناولة (ترقية وتطوير بورصة المناولة)
- تعميم الثقافة التسييرية (ثقافة المؤسسة) لدى المستثمرين
- تفعيل دور البنوك التجارية في توفير القروض الميسرة و المناسبة لهذه المؤسسات وبفوائد منخفضة وضمانات ميسرة
- مراعاة الاحتياجات التمويلية لمؤسسات الصغيرة ومتوسطة عند رسم السياسات الانتمائية لبنك الجزائر وذلك من خلال تخصيص نسب السقوف الانتمائية لسداد احتياجات هذه المؤسسات وايجاد اليات مناسبة لتشجيع البنوك ومؤسسات المالية على توفير هذه ا احتياجات مثل :تخفيض تكاليف العمليات الافتراضية
- تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على تقديم الدعم و المساعدة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل في مجال إختصاصة وحثها على جذب المساعدة المالية والفنية الدولية الموجهة لهذه المؤسسات
- تسهيل إجراء الحصول على الأراضي المناسبة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص جزء من مناطق النشاط والمناطق الصناعية لها كتعزيز لما جاء في القانون الجديد؛

- تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات والقدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ترقية المقاولة بالباطن والتي تعتبر من احد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن من أجل التعريف بالبرامج والتسهيلات المقدمة ضمن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف ضمان نجاحها و إستمراريتها؛
- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال إدارج التمويل الإسلامي.

ثالثا: آفاق الدراسة

بناء على الدارسة التي قمنا بها ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، إرتأينا طرح مواضيع جديدة لها علاقة بالدراسة مستقبلا هي :

- ❖ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمساهمة في ترقية الصادرات؛
- ❖ تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمحافضة عليها و إستمرارها ونموها

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

باللغة العربية:

أ- الكتب :

1. نبيل جواد ،إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار اد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ،2007 .
2. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية ، ط1، جامعة الدول العربية، مصر، 2000 .
3. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
4. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد" :التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1999.
5. فليح حسن خلف" :التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط1، 2006.
6. بشار يزيد الوليد" :التخطيط والتطور الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
7. صالح خليل أبو أصبع" :الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط1، 2009.

ب-أطروحات الدكتوراه :

1. سعود وسيلة ، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، .2016
2. نسيمة سابق ، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2014)،مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2016.

3. سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة -2014/2013 .

4. سليمة غدير ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلو،الوادي، غرداية) ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017 .

5. لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

ج- مذكرات الماجستير:

1. حجاوي أحمد ، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 .

2. شيبان آسيا ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008-2009

3. سليمة غدير ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة تقيمية لبرنامج ميدا ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007 .

4. أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014 .

5. مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة التنمية ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011 .

6. سعيد الهواري، "محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة نظرية وتطبيقية"– ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بومرداس، 2007 .

7. يحي عبد القادر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ،وهران ، 2012.

8. الطاهر خامرة " :المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك "، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007/2006.

9. عبد الرحمان العايب " :التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدام"،ة مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010.

د- مذكرات الماستر :

1. وفاء دويس ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية –مقارنة بين الجزائر وتونس ، مدكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة ورقلة ،2013 .

2. عز الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، 2014/2013 .

هـ- المجلات والجرائد :

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الاقتصادية ، بيان رقم 8 ،2005 .

2. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10،2006 .

3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 12 ،2007 .

4. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14، 2008. .

5. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، 2009 .

6. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،2010.

7. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 20،2011.

8. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22،2012 .

9. جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، مقال بعنوان : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد 4،رقم6، ص173 .

10. أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي ، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها ، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، غزة –فلسطين - العدد الثاني، جوان 2015 ، ص 145 .

11. شريف غيط ومحمد بوقموم، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية الد 24 -العدد الأول-2008 .

12. شكيرة بيداوي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو والتشغيل ، Industrie Algeria مجلة وزارة الصناعة والمناجم ، الجزائر العاصمة ، العدد 00 نوفمبر-ديسمبر 2017 .

13. جيلالي بوشرف، فوزية بوحيرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ، رقم 6، ص 73،2011

14. شمس الدين التجاني ، عبدالرؤوف عبادة ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 05 ، 2014.

و- الملتقيات :

1. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل ، ضمن ملتقى واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،جامعة الوادي ،يومي 05 و06 ماي 2013 .
2. حميد بوزيدة ، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 .
3. شريف بوقصبة ، علي بوعبدالله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر ، يومي 5 و6 ماي 2013 .
4. شريف غياط ، سهام بوفلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إشارة لتجارب بعض الدول، ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس ،2013 ،.
5. غربي حمزة ، قمان مصطفى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، أفريل 2012.
6. غالم عبد الله ، السبع حنان ، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني "، ضمن الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- يومي 05 و 06 ماي 2013 .جميلة ميرزا المحاري، العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية، مصر 18-22، يناير2004 .
7. غاري عبدالرحمان ، صابة مختار، "ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 .

8. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، ، المركز الجامعي غرداية، فيفري23 -24-2011 .

9. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

القوانين:

1. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ، القانون رقم 01-18 المتظمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية ، العدد 77 بتاريخ 15جانفي 2001 .
2. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

2- باللغة الفرنسية

1. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat , Bulletin d'information économique, DSIS – Bulletin N°4, Année 2003.
2. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat , Bulletin d'information économique, DSIS – Bulletin N°6, 1er Semestre 2004.
3. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°24, Année 2013.

4. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°26, Année 2014.
5. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°28, Année 2016.
6. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°31, 1er semestre 2017.
7. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°32, Année 2017
8. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°33, 1er semestre 2018
9. Ondel'ansek Kay, Les contraintes de financement des PME en Afrique: **le rôle des registres de credit** , Thèse présentée à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.D.) en économie appliquée HEC Montréal Affiliée à l'Université de Montréal, Canada Décembre 2010.
10. Bouchikhi Mohamed Redha , Rahmani Mira Karima, Dr .Ghrissi Larbi "**La contribution des PME a la croissance économique hors hydrocarbures en Algérie**" Maghreb review of Economics and Governance , vol 03-N°: 01. CHELIL Abdelatif, AYAD Sidi Mohamad, « **PME en**

Algérie : réalités et perspectives» , Revue économie et Management, LES PME MAGHREBINES : FACTEURS D'INTEGRATION REGIONALE, Université Abou -Bekr Belkaid – Tlemcen Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Journal of Economics and Business N° 9 - Octobre 2009.

11. Organisation de coopération et de développement économique, « **perspectives de l'OCDE de sur les PME** » PARIS 2000.

3- مواقع الأنترنت :

1. وزارة الصناعة والمناجم ، بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 28 نوفمبر 2017 ،عبر الموقع: http://mdipi.gov.dz ،تاريخ الاطلاع: 2019/04/14.
2. الإذاعة الجزائرية ، مقال بعنوان: تنصيب الس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 23 فيفري 2018،عبر الموقع : http://www.radioalgerie.dz/new ،تاريخ الاطلاع: 2019/04/14. .
3. احسن جميلة ، عامر عامر أحمد ، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة المالية والأسواق ، الجزائر، ص 244 ،عبر موقع http://www.asjp.cerist.dz .
4. مركزا البديل للتخطيط والدراسات الإستراتجية، مقال لـ: أحمد رشدي ،تجارب دولية..المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية 21سبتمبر، 2017، عبر الموقع: http://elbadil-pss.org.dz ، تاريخ التصفح 29 ماي 2019.

الملاحق

الملحق رقم : 01

حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018

السنوات		المؤسسات ص.م الخاصة المعنوية		عدد المؤسسات الحرفية		المهن الحرة			المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع الكلي
2003	/	207949		79850		/			287799	788	288587
2004	انشاء	18987	225449	86732		/			312181	778	312959
	إعادة إنشاء	1920									
	شطب	3407									
	التطور	17500									
2005	انشاء	21018	245842	12035	96072	انشاء	/	/	341914	874	342788
	إعادة إنشاء	2863		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	3488		2695		شطب	/				
	التطور	20393		9340		التطور	/				
2006	انشاء	24352	269806	13253	106222	انشاء	/	/	376028	739	376767
	إعادة إنشاء	2702		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	3090		3096		شطب	/				
	التطور	23964		10150		التطور	/				
2007	انشاء	24835	293946	13788	116347	انشاء	/	/	410293	666	410959
	إعادة إنشاء	2481		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	3176		3645		شطب	/				
	التطور	24140		10143		التطور	/				

2008	انشاء	27950	321387		14481	126228	انشاء	/	70626	518900	626	519526
	إعادة إنشاء	2966			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	3475			3941		شطب	/				
	التطور	27441			10540		التطور	/				
2009	انشاء	30541	345902		18875	169080	انشاء	/	109496	624478	591	625069
	إعادة إنشاء	3866			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	9892			4442		شطب	/				
	التطور	24515			14433		التطور	/				
2010	انشاء	37943	369319		8827	135623	انشاء	/	113573	618515	557	619072
	إعادة إنشاء	3389			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	7915			/		شطب	/				
	التطور	23417			/		التطور	/				
2011	انشاء	26239	391761		11379	146881	انشاء	6757	120095	658737	552	659309
	إعادة إنشاء	5392			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	9189			121		شطب	235				
	التطور	22442			11258		التطور	6522				
2012	انشاء	30530	420117		13992	160764	انشاء	10622	130394	711275	557	711832
	إعادة إنشاء	5876			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	8050			109		شطب	323				
	التطور	28356			13883		التطور	10299				
2013	انشاء	39355	459414		15043	175676	انشاء	12186	142169	777259	557	777816
	إعادة إنشاء	8191			/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	8249			131		شطب	411				
	التطور	39247			14912		التطور	11775				

2014	انشاء	39343	496989	19002	194562	انشاء	18206	159960	851511	542	852053
	إعادة إنشاء	7286		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	9054		116		شطب	415				
	التطور	37575		18886		التطور	17791				
2015	انشاء	41919	537901	/	217142	انشاء	42304	178994	934037	532	934569
	إعادة إنشاء	6949		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	7956		/		شطب	690				
	التطور	40912		/		التطور	41614				
	إعادة إنشاء	3544		/		إعادة إنشاء	3125				
	شطب	2051		/		شطب	7890				
2016	انشاء	41635	575906	/	235242	انشاء	66903	211083	1022231	390	1022621
	إعادة إنشاء	8056		/		إعادة إنشاء	6071				
	شطب	11686		/		شطب	22785				
	التطور	38005		/		التطور	50189				
2017	انشاء	34642	609344	/	242322	انشاء	38672	464892	1074236	726	1074503
	إعادة إنشاء	8228		/		إعادة إنشاء	5435				
	شطب	9432		/		شطب	25540				
	التطور	33438		/		التطور	18567				
2018	انشاء	17426	628219	/	241494	انشاء	14458	464689	1092908	262	1093170
	إعادة إنشاء	4870		/		إعادة إنشاء	3057				
	شطب	3421		/		شطب	17718				
	التطور	18875		/		التطور	203				

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد عاى نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

الملحق رقم : 02

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حسب مجموعات شعب النشاط من 2003 الى غاية السداسي الاول من 2018

السنوات	خدمات	النسبة	البناء و أشغال عمومية	النسبة	الصناعة التحويلية	النسبة	الفلاحة و الصيد البحري	النسبة	خدمات الصناعية	النسبة	المجموع
2003	94997	45.82%	65799	31.73%	44023	21.23%	2477	1.19%	53	0.03%	207349
2004	102841	45.62%	72869	32.32%	46278	20.53%	2748	1.22%	713	0.32%	225449
2005	112644	45.82%	80716	32.83%	48785	19.84%	2947	1.20%	750	0.31%	245842
2006	123782	45.88%	90702	33.62%	51343	19.03%	3186	1.18%	793	0.29%	269806
2007	135151	45.98%	100250	34.10%	54301	18.47%	3401	1.16%	843	0.29%	293946
2008	147582	45.92%	111978	34.84%	57352	17.85%	3599	1.12%	876	0.27%	321387
2009	159444	46.10%	122238	35.34%	59670	17.25%	3642	1.05%	908	0.26%	345902
2010	172653	46.75%	129762	35.14%	61228	16.58%	3806	1.03%	1870	0.51%	363919
2011	186157	47.52%	135752	34.65%	63890	16.31%	4006	1.02%	1956	0.50%	391761
2012	204049	48.57%	142222	33.85%	67517	16.07%	4277	1.02%	2052	0.49%	420117
2013	228592	49.76%	150910	32.85%	73037	15.90%	4616	1.00%	2059	0.49%	459414
2014	251629	50.63%	159775	32.15%	78108	15.72%	5038	1.01%	2439	0.49%	496989
2015	277379	51.57%	168557	31.34%	83701	15.56%	5625	1.05%	2639	0.49%	537901
2016	302564	52.54%	174848	30.36%	89597	15.56%	6130	1.06%	2767	0.48%	575906
2017	325625	53.43%	179303	29.42%	94930	15.59%	6599	1.10%	2887	0.47%	609344
2018	338201	53.82%	182477	29.04%	97728	15.56%	6877	1.11%	2936	0.47%	628219

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

الملحق رقم : 03

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حساب الجهات من 2005 إلى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	الشمال	النسبة	الهضاب العليا	النسبة	الجنوب	النسبة	المجموع
2005	149964	61.00%	72076	29.32%	23802	9.68%	245842
2006	163492	60.60%	80072	29.68%	26242	9.73%	269806
2007	177730	60.46%	87666	29.82%	28550	9.71%	293946
2008	193483	60.20%	96354	29.98%	31550	9.82%	321387
2009	205857	59.51%	105085	30.38%	34960	10.11%	345902
2010	219270	59.37%	112335	30.42%	37714	10.21%	369319
2011	232664	59.39%	119146	30.41%	39951	10.20%	391761
2012	288259	68.61%	94383	22.47%	37475	8.92%	420117
2013	316364	68.86%	102533	22.32%	40517	8.82%	459414
2014	344405	69.30%	108912	21.91%	43672	8.79%	496989
2015	373337	69.41%	118039	21.94%	46525	8.65%	537901
2016	400615	69.56%	125696	21.83%	49595	8.61%	575906
2017	424659	69.69%	133177	21.86%	51508	8.45%	609344
2018	438260	70%	136899	22%	53060	8%	628219

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد عاى نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

الملحق رقم : 04

مقارنة نسبة مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحجم السكان المشتغلين الفترة من 2007 -2017

السنوات	عدد الناشطين اقتصاديا	حجم السكان المشتغلين	حجم السكان المشتغلين	حجم فئة البطالة	نسبة البطالة	عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لإجمالي مناصب الشغل
2007	9969000	8594000	35.3%	1375000	13.79%	1355399	15.77%
2008	10315000	9145000	37%	1170000	11.34%	1540209	16.84%
2009	10544000	9472000	37.2%	1072000	10.17%	1546548	16.33%
2010	10812000	9735000	37.6%	1076000	9.95%	1625686	16.70%
2011	10661000	9599000	36%	1062000	9.96%	1724197	17.96%
2012	11423000	1017000	37.4%	1253000	10.97%	1848117	18.17%
2013	11964000	10788000	39%	1175000	9.82%	2001892	18.56%
2014	11716000	10566000	36.4%	1151000	9.82%	2157232	20.42%
2015	11932000	10594000	37.1%	1337000	11.21%	2371020	22.38%
2016	12117000	10845000	37.4%	1272000	10.50%	2540698	23.43%
2017	12298000	10858000	36.9%	1440000	11.71%	2601958	23.96%

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على: - نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

- موقع الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz

الملحق رقم : 05

تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاع النشاط من 2003 الى غاية 2014

الطابع القانوني	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة												
خاص	508.78	577.97	578.79	638.63	701.03	701.17	924.99	1012.11	1165.91	1411.76	1612.94	1758.18
عام	1.24	0.94	0.93	1.00	3.16	3.58	1.38	3.08	7.8	9.93	14.81	13.31
المجموع	510.02	578.91	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71	1421.69	1627.75	1771.49
البناء والأشغال العمومية												
خاص	284.09	358.33	403.37	486.37	593.09	754.02	871.08	1058.16	1091.04	1232.67	1344.4	1438.51
عام	116.91	100.34	102.05	123.69	139.62	115.97	128.97	13.59	171.53	178.48	217.71	291.68
المجموع	401.00	458.67	505.42	610.06	732.71	869.99	1.000.05	1.071.75	1.262.57	1.411.15	1.562.11	1.730.19
النقل والموصلات												
خاص	305.23	349.06	417.59	576.94	657.35	699.04	744.42	806.01	860.54	881.06	1209.33	1299.57
عام	107.20	145.81	180.19	188.29	172.72	174.82	169.95	182.02	189.23	214.21	233.8	256.5
المجموع	412.43	494.87	597.78	765.23	830.07	873.86	914.37	988.03	1049.77	1095.27	1443.13	1556.07
خدمات للمؤسسات												
خاص	31.08	36.06	45.65	50.32	65.60	62.23	77.66	96.86	109.5	123.05	139.1	142.07
عام	12.35	14.62	11.58	12.04	15.11	21.81	20.92	25.51	28.09	31.32	33.37	53.7
المجموع	43.43	50.68	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59	154.37	172.47	195.77
الفندقة والاطعام												

خاص	51.52	54.50	60.89	65.30	71.12	80.87	94.80	101.36	107.6	114.9	146.27	155.49
عام	7.83	8.14	8.74	9.55	9.63	10.30	10.65	13.03	13.83	24.04	27.82	33.5
المجموع	59.35	62.64	69.63	74.85	80.75	91.17	105.45	114.39	121.43	138.94	174.09	188.99
الصناعة العدائية												
خاص	86.49	93.50	101.79	110.86	127.98	136.95	161.55	169.95	199.79	232.2	249.17	288.98
عام	28.89	25.73	24.69	24.04	24.14	24.76	26.00	27.58	32.06	33.93	36.3	41.71
المجموع	115.38	119.23	126.48	134.90	152.12	161.71	187.55	197.53	231.85	266.13	285.47	330.69
صناعة الجلود والاحدية												
خاص	2.02	2.23	2.31	2.21	2.08	2.23	2.25	2.29	2.34	2.38	2.37	2.55
عام	0.44	0.45	0.41	0.34	0.30	0.33	0.30	0.3	0.26	0.28	0.27	0.31
المجموع	2.46	2.68	2.72	2.55	2.38	2.56	2.55	2.59	2.6	2.66	2.64	2.86
التجارة والتوزيع												
خاص	514.56	567.19	629.18	675.05	776.82	919.55	1077.75	1204.02	1358.92	1555.29	1759.6	1956.31
عام	37.61	39.86	38.95	42.91	56.18	67.33	73.88	75.45	85.71	96.25	110.98	113.76
المجموع	552.17	607.05	668.13	717.96	833	986.88	1151.63	1279.47	1444.63	1651.54	1870.58	2070.07

المصدر: نشريات المعلومات الاحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم